

المؤقتة في حدود 10 دقائق، وهذه المرة سأحترم التوقيت بالضبط، ماشي مجال البارح.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش، رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني السادة المستشارين المحترمون،

طبقا للفصل 101 من الدستور ومقتضيات النظام الداخلي، يشرفني أن أتدخل باسم المجموعة الموضوعاتية المؤقتة التي أنيطت بها مسؤولية التحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، التي نفتخر بانعقادها لأول مرة في تاريخ مؤسستنا البرلمانية، باعتبارها تمرينا ديمقراطيا على قدر كبير من الأهمية، يمارس في إطاره البرلمان إحدى أهم الوظائف الموكولة إليه ولأول مرة، طبقا لدستور 2011، والمتمثلة في مناقشة وتقييم السياسات العمومية، مع ما يستلزمه ذلك من إعمال مختلف الآليات التشريعية والرقابية ومن تنسيق وتعاون مع المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكامة والقطاعات الوزارية المعنية.

حضرات السيدات والسادة،

قبل أن أتوقف عند أهم الخطوات التي قطعها مجلس المستشارين في سياق الإعداد لهذه الجلسة التي اختير لها - كما تعرفون - موضوع: "الحكاممة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية". وقبل أن أتوقف كذلك عند المهجبة التي تم اعتمادها والصعوبات التي رافقت عمل اللجنة الموضوعاتية، لا بد من التأكيد على أنه بالرغم من الوضعية الانتقالية لمجلس المستشارين بمقتضى الفصل 176 من الدستور، فإنه أصر على الانخراط بفعالية في اللحظة الدستورية التي تعيشها بلادنا، فقد تمكن مجلس المستشارين من تفعيل عدة مقتضيات دستورية جديدة وتجاوز كل الصعوبات الموضوعية المرتبطة، تارة بتأويل نص الدستور، وتارة أخرى بطبيعة التنسيق المؤسسي.

وهكذا اجتاز المجلس بنجاح تطبيق العديد من المقتضيات الدستورية التي تضمنتها الوثيقة الدستورية لأول مرة، مثلما هو الشأن بالنسبة لإعمال مقتضيات الفصل 148 من الدستور، المتعلقة بمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ومقتضيات الفصل 160 من الدستور، المتعلقة بمناقشة التقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وها نحن اليوم نساهم جميعا في إنجاز هذا التمرين الأول من نوعه، لأن آليات تقييم السياسات العمومية، كما نص عليها الدستور، اقتضت، أولا، جمدا لتأصيل ومقاربة مناهج التقييم من منظور برلماني، واستوجبت كذلك ملاءمة النظام الداخلي للمجلس مع مقتضيات الدستور وبناء على قرارات المجلس الدستوري.

محضر الجلسة رقم 1033

التاريخ: الخميس 6 شوال 1436 (23 يوليو 2015).

الرئاسة: الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، في موضوع: "الحكاممة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية".

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدة المستشارة والسادة المستشارون المحترمون،

حضرات السادة والسيدات،

لأول مرة كذلك يبدأ المجلس اليوم في إجراء مقتضى دستوريا وازنا، وذلك تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، الذي ينص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

وعملا بأحكام الباب الخامس من الجزء الرابع من النظام الداخلي لمجلسنا (المواد 264 إلى 269)، يعقد مجلسنا اليوم هذه الجلسة العامة لمناقشة موضوع "الحكاممة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، وذلك تفعيلاً لقرار مكتب المجلس، المؤرخ في 29 يوليو 2015، وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء، المنعقد في 20 يوليو 2015، ووفق المحاور الواردة في تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، التي أسند إليها التحضير لعقد هذه الجلسة الدستورية، والتي يترأسها الأستاذ عبد الحكيم بنشماش.

وبهذه المناسبة، نتقدم بالشكر الجزيل لكافة مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاز هذه المحطة الهامة، في سياق تفعيل الوثيقة الدستورية الجديدة، وكذلك مع مختلف الوزارات ومجالس الحكامة، التي تعاملت بسرعة مع ما تتطلبه العمل من تحضير لهذه الجلسة.

وقبل أن نمر للمناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية قدرها 180 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس الموقر والحكومة الموقرة، سأعطي الكلمة، على التوالي، للسيد رئيس اللجنة الموضوعاتية والسيد مقرر اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة.

وأبدأ بالكلمة للأستاذ عبد الحكيم بنشماش، رئيس اللجنة الموضوعاتية

دورة أكتوبر 2014.

أريد أن أنتهز هذه الفرصة، لأتقدم بالشكر لكل المؤسسات الموقرة التي تجاوزت وتفاعلت بسرعة مع مطالب المجموعة الموضوعاتية في هذا الخصوص، رغم الإكراه الزمني، ويتعلق الأمر ب: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، المندوبية السامية للتخطيط. جميع هذه المؤسسات تفاعلت مع اللجنة، ووافقتنا إما بدراسات أو تقارير أو آراء في مواضيع محددة وردت في المراسلة.

وأريد أن أعبر عن أسفنا لعدم تجاوز القطاعات الوزارية التي ذكرتها، رغم المراسلات التي وجهت لها عند طريق رئاسة المجلس، فيما عدا تجاوز السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة، التي نشكرها جزيل الشكر على تفاعلها وعلى حضورها وعلى مساهمتها القيمة معنا في إطار اللجنة المختصة. حضرات السيدات والسادة،

بخصوص المنهجية التي تم اعتمادها من طرف المجموعة الموضوعاتية، والتي جاءت بعد سلسلة من الخطوات التي أشرف عليها المجلس، تمثلت الخطوة الأولى في التحضير لاجتماع 13 أكتوبر 2014، والذي خصص لاقتراح المواضيع التي ترغب الفرق والمجموعات البرلمانية أن تكون موضوع الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، والتي تم اختيار من بينها موضوع: "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، وذلك بعد نقاش صعب مستفيض، وتنسيق مع مجلس النواب. ولا داعي للتذكير بأهمية ودواعي اختيار هذا الموضوع وراهنيته بالنسبة لبلادنا وارتباطه الوثيق بتركيبة واختصاصات مجلس المستشارين.

لقد أمكن للجنة أن تقطع، في إطار اجتماعاتها، عدد من الخطوات، بعد هيكلية المجموعة التي تمت تحت إشراف السيد رئيس المجلس الدكتور محمد الشيخ بيد الله، وذلك بحضور أعضائها وعدد من السادة أعضاء المكتب، وتكونت اللجنة وتوزعت المهام بين أعضائها وفقا لما هو موجود في التقرير الذي بين أيديكم.

بعد هذه الخطوات انكبت المجموعة منذ اجتماعها الثاني، المنعقد بتاريخ 7 أبريل 2015، على وضع برنامج زمني لإنجاز مهمتها، كما اعتمدت منهجية متكاملة تركز على 5 مراحل متدرجة تتمثل في:

- المرحلة الأولى: التنظيم الإداري وتحديد مجالات التقييم، مجال الحكامة الترابية، العناصر الدالة للسياق السوسيو إقتصادي، الفاعلون، الأهداف، تجميع ملف وثائقي حول مجالات التقييم، تحديد البنية العملياتية المكلفة بالتقييم و فريق الدعم التقني؛

- المرحلة الثانية: إعداد التشخيص لحالة الحكامة، تقييم الأهداف والأولويات التي حددها الفاعلون، تقييم فعالية التدخل العمومي في إطار الحكامة الترابية؛

ونشير في هذا الصدد إلى الجدل الفقهي والدستوري الذي أثير منذ البداية حول الجهة التي يسند لها التحضير لهذه الجلسة السنوية، هل هي مكتب المجلس أم اللجان الدائمة أم إحداهن آليات أخرى؟ وهو الجدل الذي حسمه قرار المجلس الدستوري رقم 12/829 بتاريخ 4 فبراير 2012، عندما أكد على أن هذه المناقشة تتم من قبل مجلسي البرلمان في جلسات عمومية، تنعقد في نفس الوقت وليس في نطاق اللجان الدائمة.

وأود في هذا الباب، أن أتقدم بالشكر الجزيل لمكتب مجلس المستشارين، الذي كان له السبق في اقتراح آلية اللجنة الموضوعاتية المؤقتة، التي تضم جميع مكونات المجلس، واشترطه عنصر التخصص في تركيبتها، وهو ما سيعطي - نظن - لهذه الآلية القوة والفعالية والنجاعة المطلوبة.

من جهة أخرى، لا بد من التأكيد على أن المجموعة الموضوعاتية حرصت كل الحرص، منذ البداية، على أن يكون عملها متركزا على عنصرَي الحيادية والموضوعية والانتصار لمبدأ التراكم لفائدة العمل البرلماني وتقويته، ما دنا في مرحلة تأسيسية، وحاولت - ومن باب الأمانة التأكيد على ذلك - حاولت اللجنة تجنب ما أمكن السقوط في منطق الأغلبية والمعارضة والاستهداف الجاني للحكومة وجعل هذه الآلية كوسيلة لجلد الحكومة أو محاسبتها.

لذلك حرصنا على أن تكون الأرقام والمعطيات والنسب التي تضمنها التقرير الذي بين أيديكم مستوحاة من وثائق وتقارير لمؤسسات وطنية ودولية، حتى نترك الباب مفتوحا للفرق والمجموعات البرلمانية لتقديم قراءتها السياسية، انطلاقا من أي موقع كان، من المعارضة أو من الأغلبية.

في هذا الصدد، لا بد من أن أذكر بأن اللجنة الموضوعاتية وجهت، تطبيقا لمقتضيات المادة 266 من النظام الداخلي، مذكرة إلى رئاسة المجلس بتاريخ 22 أبريل 2015، تطلب فيها دعم عدد من المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكامة من خلال موافقة اللجنة بدراسات أو آراء ولقاءات تروم تعميق النقاش بشأن القضايا المرتبطة، قليلا أو كثيرا، بموضوع الحكامة الترابية.

ولنفس الغرض، طالبت المجموعة بعقد اجتماعات للجان مع عدد من القطاعات الحكومية، ويتعلق الأمر ب: وزارة الداخلية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، وزارة الإسكان وسياسة المدينة، وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة وصندوق الإيداع والتدبير في قضايا وفي مواضيع محددة مرصودة في المراسلات التي وجهت إلى السيد رئيس المجلس وفي مواضيع يوضحها التقرير الذي بين أيديكم.

وقد استثمرت اللجنة الرصيد الوثائقي الذي أمكن موافقتنا به في هذه المادة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات أو بالتفاعل الحاصل بين الحكومة ومجلس المستشارين من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفوية للفترة الممتدة ما بين دورة أكتوبر 2011 وتم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية حول السياسات العمومية، في موضوع "الحكمة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية".

ومن دواعي اختيار هذا الموضوع، النقاش الدائر على الصعيد الدولي والوطني حول الحكمة والجهوية المتقدمة ودورها في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، وما أراه من مفاهيم جديدة من قبيل: الحكمة الجيدة، الحكمة الترابية، المقاربة التشاركية، التدبير التشاركي، بشكل يروم تحقيق الشفافية والإنصات والفعالية في الأداء وأساليب التدبير عبر تطوير أنماط تدبير الشأن المحلي والشأن العام لبناء مغرب حديث، يقوم على تعزيز دولة حديثة، قوامها الديمقراطية المحلية القائمة على الإصغاء والتشاور مع كل الفاعلين من جماعات ترابية وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحقيق تنمية جمهورية تتماشى والتصورات الملكية السامية.

ولقد بوا الدستور الجديد المجلس الجهوية مكانة الصدارة في مجال التنمية، نتيجة الإيمان بنموذج مغربي للجهوية المتقدمة يروم تجاوز الأنماط التنظيمية والإجرائية العتيقة، ويسعى للبحث عن أدوات فعالة تحقق الأهداف التنموية المتوخاة من وراء هذا الورش، باعتبار أن معالجة قضايا التنمية الجهوية تقوم بالأساس على تمكين الفرد من المشاركة الجادة والفعالة في أمور حياته ومشاركة المواطن وتأثيره في القرار العمومي الذي يمس معيشته اليومي، مما يجعل من الجهة حلقة وصل بين المركز والمحيط، تلتقي فيها القرارات القادمة من القمة لتلتحم بشكل أفقي.

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن تنزيل الجهوية تتوقف على وجود مقومات أساسية تدعم هذا التوجه، كما تم تكريسه دستوريا في الفصل 136، من خلال جرد مراكز التنظيم الجهوي والترابي، بحيث يعتبر الانتقال بالجهة من مجرد وحدة في بنية إدارية إلى وحدة تنموية تعبيراً عن تصور جديد لدورها في حل إشكاليات التنمية المحلية، استناداً إلى مبادئ التدبير الحر والتفريع والتضامن والمشاركة والاستقلال.

ولقد أحال الفصل 146 من الدستور على قانون تنظيمي مسألة تنظيم كل ما يتعلق بتحديد الاختصاص وشروط تدبير الجهات والجماعات الترابية ومصادر الموارد المالية وقواعد الحكمة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر ومبدأ التفريع وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة وغيرها، وهو ما حاولت تنظيمه القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات والأقاليم والجهة والجماعات الترابية، التي وافق عليها البرلمان بمجلسه في دورة أبريل 2015، وصرح المجلس الدستوري بموافقة موادها لأحكام الدستور في 30 يونيو 2015.

بناء على ما سبق، كان من المنطقي تقييم الحكمة الترابية في مختلف المستويات لاختبار مدى قدرتها على تحقيق التنمية الجهوية، باعتبارها من الأهداف المهمة لدستور 2011 ومدى مساهمتها في التدبير الجيد للشأن العام المحلي، وذلك اعتماداً على عدد من المؤشرات المتعارف عليها دولياً،

- المرحلة التالية مرتبطة بتأطير جملة من الفرضيات والسيناريوهات التي يتعين تعميق النقاش بشأنها في جلسة اليوم؛

- المرحلة الرابعة: تعميق وتقييم السيناريوهات، وذلك لتحديد الشروط التقنية ومختلف عناصر الأثر لكل سيناريو محتمل لتطور الحكمة الترابية؛

- لنتوجها بالمرحلة الخامسة والأخيرة، وهو تقديم نتائج وتقييم مقترحات وتوصيات الإصلاح المحتملة.

هذا، ولقد خصصت المجموعة الموضوعاتية اجتماعاتها المتوالية، المنعقدة على التوالي في: 30 يوليو 2015 و 7 يوليو 2015 و 9 يوليو 2015 وغير ذلك لمناقشة الهندسة العامة للتقرير والمواضيع الواجبة.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، إذا سمحتم..

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

في الأخير، في الأخير، أريد باسم اللجنة أن أعبر عن جزيل شكرنا وعن كبير امتناننا، باسم اللجنة، للسيد رئيس المجلس وأعضاء المكتب ولكافة أعضاء اللجنة، وخصوصاً لكافة الأطر الذين اشتغلوا معنا بكل تفاني.

ونأمل أخيراً أن تكمل هذه الجلسة وأن نحقق كل المرامي المؤسساتية والسياسية المتوخاة منها.

ويشهد التقرير الذي بين أيديكم، حضرات السيدات والسادة - مرة أخرى أكرها لكل غاية مفيدة - أننا اشتغلنا على التقرير بروح من المسؤولية وبعيدا عن منطق الأغلبية والمعارضة، اعتقاداً منا بأننا نؤسس لتقليد دستوري، نأمل أن يجري البناء عليه وتعميقه بالتراكم المفروض أن تأتي به أجيال البرلمانيين مستقبلاً. وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

أعتبر هذه جلسة مؤسسة ومهمة جداً، وإذا تعاملنا بشيء من الأريحية مع المتدخلين، فأستسمحكم على ذلك.

الكلمة الآن للسيد عبد المجيد الهاشي مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة، لتقديم ملخص عن تقرير المجموعة، في حدود 20 دقيقة.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي، مقرر اللجنة الموضوعاتية المؤقتة

المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

كما ظهرت آثار الإجراء المذكور على مستوى تشييد النخب المحلية، حيث سجل أن 50% من النساء المنتخبات يقل عمرهن عن 35 سنة في مقابل 12% بالنسبة للرجال، وأيضاً لوحظ ارتفاع مستوى التأطير حيث أن 71% من النساء المنتخبات لهن مستوى تعليمي وثانوي مقابل 52% بالنسبة للرجال.

بالمقابل، لم يواز هذا التحول الملموس تقلد النساء لمهام رئاسية على مستوى المجالس المنتخبة، حيث لم تتجاوز 1%.

وعلى مستوى تعزيز المشاركة السياسية، فالاستحقاقات الانتخابية للجماعات الترابية تشكل مجالاً خصباً لتأطير المواطنين والتشجيع على المشاركة السياسية وأيضاً فرصة للتدريب والاهتمام بممارسة الفعل السياسي وخلق نقاش عمومي حول قضايا تدبير الشأن المحلي، وتغيير التصورات السائدة.

في نفس السياق، تعتبر الجماعات الترابية الفضاء والمجال الملائم لدعم المشاركة السياسية للشباب، فقد أعطى دستور 2011 انطلاقة جديدة لقضايا الشباب، حيث خصه بمقتضيات ترمي إلى تشجيعه وتحفيزه على المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ونص على إرساء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي (الفصل 33).

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هذه الشريحة الاجتماعية عازفة عن الشأن السياسي، ويعزى استفحال هذه الظاهرة إلى العديد من الاعتبارات التي يتداخل فيها الاجتماعي بالاقتصادي والسياسي، مما يزيد من حجم الرهانات والتحديات الملقاة على عاتق الجماعات الترابية، خاصة في ظل ارتفاع نسبة الشباب في الخريطة الديمغرافية لبلادنا.

من جهة أخرى لا تزال وضعية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة تستلزم المزيد من الإقدام لملازمة المسار الذي خطته بلادنا في التعاطي مع المسألة الحقوقية على المستوى الدولي، عبر التصديق على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بفتح الأشخاص المعاقين.

ومن بين الأوراش الكبرى التي أصبحت تسترعي الانتباه على مستوى الجماعات الترابية هناك آلية الديمقراطية التشاركية، التي جاءت بغية الاستجابة لمكون أساسي ضمن بيان الدولة، الذي تعاطم وجوده مع مطلع التسعينات، ويتعلق الأمر بالخصوص بجمعيات المجتمع المدني، التي أصبحت تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، حيث تم بهذا الخصوص إقرار إمكانات التشاور مع هاته الهيئات، عندما يتعلق الأمر بقضايا تدخل في اختصاصها، والمساهمة في إعداد المخطط الجماعي للتنمية عبر إبداء الرأي. وبدورها أفرزت الممارسة الميدانية العديد من الملاحظات بهذا الشأن، تضمنتها نتائج الحوار الوطني حول الأدوار الدستورية للمجتمع المدني.

وفي جانب آخر، شكلت حقوق المعارضة بالجماعات الترابية من حيث مكانتها والأدوار التي تقوم بها موضوعاً يستأثر بالانتباه، وهو ما تصدى له دستور 2011 بتنصيبه الصريح على مكانة المعارضة كمكون أساسي وفاعل

انطلاقاً من المحاور التالية:

- (1) الحكامة الترابية ورهان تكريس المكتسبات الحقوقية والسياسية والقانونية؛
- (2) الحكامة الترابية ورهان التنمية الاقتصادية والبيئية؛
- (3) الحكامة الترابية ورهان التنمية الاجتماعية والثقافية.

■ المحور الأول: الحكامة الترابية ورهان تكريس المكتسبات الحقوقية والسياسية والقانونية.

لقد أفرز واقع الممارسة اللامركزية ببلادنا العديد من الظواهر السياسية التي أثارت عدداً من الإشكاليات، تتجلى أساساً في مدى قدرة النخبة السياسية على تحمل المسؤولية ورفع رهان التنمية المحلية وتعزيز المشاركة السياسية وإدماج المقاربات الحقوقية والتشاركية في تدبير الشأن المحلي، وهناك أيضاً إشكالية تدخل الاختصاصات فيما بين مختلف مستويات الجماعات الترابية ثم بين هذه الأخيرة والمصالح اللامركزية ثم نظام الوصاية المعتمد من طرف وزارة الداخلية ومصالحها الخارجية.

هذه بالإضافة إلى إكراهات أخرى ترتبط بطريقة الاقتراع والنظام الأساسي للمنتخب الجماعي والتأخر الحاصل في سياسة اللامركزية والذي كان له انعكاسات مباشرة على تكوين المجالس المنتخبة من حيث غياب الانسجام بين مكونات المجالس، بسبب وجود تعددية حزبية لا تستند إلى قطبية سياسية أو تكتلات سياسية، وبفعل نمط الاقتراع غير المباشر المعتمد في تشكيل المجالس الجهوية.

وتظل إشكالية مستوى التأطير لدى المنتخبين المحليين وضعف التأهيل القانوني لبعض المسؤولين الجماعيين بدورها بارزة في منظومة تدبير الشأن المحلي، حيث أدت إلى إفراز مجموعة من المخالفات المخلة بالضوابط القانونية، وهو ما تم رصد من قبل هيئات الرقابة العليا للمجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للبلدية والمفتشية العامة للإدارة الترابية.

وقد أبرز تقرير الخمسينية في تحليله لواقع الحكامة بالمغرب بأنها تشكو من خمس نقاط ضعف أساسية، تتمثل في وجود مركزية مفرطة ونظام لامركزي لا يتلاءم مع ضرورات التنمية المحلية ووجود وصاية ترابية تقوم مقام المنتخبين، عوض لعب دور التنسيق والرقابة.

وارتباطاً بالبعد الحقوقي في تجربة الجماعات الترابية، يلاحظ على مستوى مقارنة النوع بالجماعات الترابية أن بلادنا عرفت خطوات مهمة في مسلسل دعم المشاركة النسائية في تدبير السياسات العمومية، من خلال وضع آليات قانونية واتخاذ إجراءات تعمل على تعزيز تمثيلية النساء، وتتيح لهن فرص ولوج مراكز القرار في كل المجالات، بحيث انتقل المؤشر من 0.5% إلى 12.14% خلال الاستحقاقات الجماعية الأخيرة. ولم يكن هذا التطور ممكناً بشكل تلقائي، بل تطلب تدخلاً إرادياً من خلال "اللوائح التكميلية" وكذا إحداث صندوق لدعم تمثيلية النساء.

بالقضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي وقضايا الشباب، إضافة إلى تعزيز مكانة المرأة في العمل الجماعي، من خلال الرفع من تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة.

وعلى المستوى التديري، عملت القوانين التنظيمية على تعزيز قدرات الإدارة بمنحها آليات وهياكل العمل وأجهزة للتنفيذ متطورة وعصرية، حيث تم التنصيص على ما يلي:

- جعل رئيس المجلس الجهوي هو الأمر بالصرف لميزانية الجهة؛
- ثم تشكيل مديرية عامة للمصالح ومديرية لشؤون الرئاسة والمجلس بالنسبة للجهة والعالمة والإقليم، مع توفر جماعات، تحدد لأختها بمرسوم، على مديرية عامة للمصالح وجعل التعيين في جميع المناصب بإدارة الجهة، بما فيها المناصب العليا، بقرار لرئيس المجلس؛
- ثم اعتماد نظام أساسي خاص بموظفي الجماعات الترابية، يحدد بقانون، مع ضمان اعتماد البرامج والمشاريع في تبويب الميزانية، في انسجام مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛
- إضافة إلى إحداث الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع، يعهد إليها تقديم المساعدة القانونية والهندسة التقنية المالية عند دراسة وإعداد المشاريع وبرامج التنمية، وهي مكلفة أيضا بتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية التي يقرها المجلس.

المحور الثاني: الحكامة الترابية ورهان التنمية الاقتصادية والبيئية.

مما لا شك فيه أن ربط التنمية الاقتصادية والبيئية بالحكامة الترابية مسألة راهنة وحيوية في مسلسل إرساء الخيار الجهوي، الذي جعلته بلادنا من أولوياتها، كما أنه من الرهانات والتحديات الرئيسية للجماعات الترابية، هناك البعد الاقتصادي، فهذه الوحدات يتوخى منها أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية ببلادنا، ومن الطبيعي أن رفع هذه التحديات ومواجهتها يفرض تبني خيار الحكامة الجيدة في تديريها لمجابهة إشكالية التمويل والجابيات المحلية وتجربة التدبير المفوض بالجماعات الترابية وتشجيع فرص الاستثمار وتدبير المجال والاهتمام بالبيئة وإنجاح مخططات التنمية الجماعية في إطار التدبير الإستراتيجي للجماعات الترابية.

وتعتبر إشكالية التمويل من المعوقات الأساسية التي تعاني منها الجماعات الترابية على اختلاف أنواعها، مع بعض التفاوتات بالنسبة للجماعات التي تتوفر على إمكانات اقتصادية مهمة، حيث يوضح تحليل مداخل الجماعات الترابية وجود ثلاث موارد رئيسية، هي: الموارد الذاتية والموارد المحولة والموارد المتأتية من الاقتراض. وتساهم مداخل الجماعات ب 30% من الإيرادات، وهي تتكون من الضرائب المحلية والرسوم شبه الضريبية، واستغلال عائدات الجماعات.

ولقد اعتبرت اللجنة الاستشارية الملكية للجهوية أن الموارد المالية المحلية تتميز بالضعف بصفة عامة، يضاف إليها عدم الاستغلال الأمثل للإمكانات

في الحياة السياسية ومنحه ضمانات قانونية للقيام بأدوار تقريرية. وبمناسبة إقرار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، تم تكريس التوجه الدستوري الرامي إلى إعطاء المعارضة المكانة اللائقة بها، عبر تخويلها مهام رئاسة لجنة دائمة من لجان المجالس الترابية.

وعلى نفس النحو، لا تزال تستأثر بالاهتمام قضايا المهاجرين، خاصة بعد تحول بلادنا من بلد عبور إلى بلد استقرار للعديد من الجنسيات. ومن جملة الحقوق المكتسبة بهذا الخصوص، هناك الحق في المشاركة السياسية في الاستحقاقات المحلية، والتي يتوجب إيلاؤها ما يكفي من الاهتمام لتكريس حقوق هذه الفئات ضمن مقتضيات القوانين وأيضاً الديمقراطية التشاركية، في ظل تواجد جمعيات تعنى بقضايا المهاجرين.

ولقد تميزت الدورة الربعية الحالية التي أشرفت على نهايتها، بدراسة وإقرار البرلمان لثلاثة مشاريع قوانين تنظيمية خاصة بالجماعات الترابية، ويتعلق الأمر ب: القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات والقانون التنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعلالات والأقاليم والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. ولقد حملت هذه القوانين التنظيمية مستجدات تروم تجاوز بعض الثغرات التي كشفتها الممارسة الميدانية.

فعلى المستوى السياسي، انصبت القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والعلالات والأقاليم والجماعات على معالجة بعض النقائص التي عرفها تكوين المجالس المنتخبة وتداخل الاختصاصات فيما بين وحدات الجماعة الترابية وإشكالية الوصاية وظروف وشروط ممارسة المنتخب الجماعي.

كما شملت القوانين التنظيمية الثلاثة بعض المقتضيات التي سعت إلى تحسين وتطوير تنظيم المجالس وتسييرها بغرض إضفاء التجانس على تشكيلة المجالس المنتخبة.

ومن أجل تجاوز الإشكاليات المرتبطة بتداخل الاختصاصات، إلترمت القوانين التنظيمية المذكورة بمقتضيات الدستور، خاصة مبدأ التفرع كأساس لتحديد الاختصاصات الذاتية والمشاركة والمنقولة لكل جماعة ترابية، مع مراعاة عنصري الانسجام والتكامل عند توزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعة الترابية الأخرى بشكل عام.

أما فيما يتعلق بتنازع الصلاحيات بين المجالس المنتخبة وسلطة الوصاية، فلقد أقرت القوانين التنظيمية مبدأ التدبير الحر الذي نص عليه الدستور، والذي خول بمقتضاه لكل جماعة ترابية سلطة التداول بكيفية ديمقراطية وسلطة تنفيذ مقرراتها ومداولاتها، وتم حصر صلاحيات الولاية والعمل في تأمين تطبيق القانون وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها وممارسة المراقبة الإدارية على شرعية قرارات رئيس المجلس ومقررات المجلس، وفقا لمقتضيات الدستور.

أما على المستوى الحقوقي، ومن أجل إعادة الاعتبار للعمل السياسي وتحفيز المشاركة السياسية للمواطنين وإشراكه في صنع القرار المحلي، عملت القوانين المذكورة على إحداث هيئات استشارية لدى مجالس الجهة، تختص

الوقت الذي كان هدف هذا التفويض هو إرساء خدمات بأقل تكلفة، ومن ثم فإن السلطات العمومية المفوضة مطالبة بمراعاة الجانب الاجتماعي بالقطاعات الحيوية التي تمس العمق الاجتماعي للمواطنين..

السيد الرئيس:

شكرا.

ننتقل الآن للمناقشة وستتم حسب 3 أجزاء وفقا لأحكام المادة 268 من النظام الداخلي لمجلسنا كالاتي:

الجزء الأول: يخص مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية في حدود 90 دقيقة، موزعة على شطرين؛

الجزء الثاني: الحكومة في حدود 90 دقيقة؛

والثالث يتعلق بتمة مداخلات الفرق البرلمانية إذا رغبت في ذلك، وطبعا في حدود الوقت المتبقي من حصصها.

والآن أعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، في حدود 16 دقيقة.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون؛

السيد الرئيس،

تقف اليوم في أول جلسة سنوية لتقييم السياسات العمومية لمناقشة موضوع أساسي وغاية في الأهمية، إنه موضوع "الحكامة الترابية".

وهو موضوع يسائل الحكومة ويسائل رؤيتها لموضوع التنمية في كل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية والبيئية على المستوى الترابي. وهو كذلك موضوع يرتبط بشكل مباشر برهانات المملكة المغربية حيال الجهوية المتقدمة، التي تجسد إرادة المغرب قدما نحو الديمقراطية المحلية وتعزيز اللامركزية والتشاركية وتعميق دور المؤسسات لخدمة التنمية المحلية، من خلال إدارة الشؤون المحلية بأسلوب ديمقراطي وشفاف، يسمح للسكان بالمشاركة الواسعة والفعالية في صنع القرار التنموي.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، ونحن نقف أمام أول تمرين مؤسسي، يتعلق بأول جلسة سنوية لتقييم السياسات العمومية، كما أقرتها لأول مرة الوثيقة الدستورية، لابد من إثارة بعض الأسئلة المتعلقة بالسياسة العمومية في بعدها الترابي وحيال ما يكتنف ورش الجهوية المتقدمة من رهانات وآفاق.

ما هي الإمكانيات المادية والبشرية التي تتيحها التدابير المؤسساتية المتوفرة لضمان حكامة ترابية فعالة وناجحة؟

هل استمرت الحكومة في كل الإمكانيات والفرص المتاحة لإرساء المناخ

الجبائية وعجز الجماعات الترابية عن صرف الاعتمادات المخولة لها أحيانا كثيرة.

ومهذا الشأن، يتوقع أن يلعب صندوق التأهيل الاجتماعي دورا مهما في معالجة الخلل المسجل على مستوى الجهات في مجالات السكن اللائق والصحة والتربية والماء الشروب وشبكة الكهرباء والطرق والمواصلات.

ونظرا لأهمية الموارد الذاتية في تحقيق التنمية المحلية، فإن التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات حول الجبايات المحلية اعتبر أن هذا الصنف من الجبايات ليس مجرد موارد مالية موجهة لتغطية تكاليف المرافق والخدمات العمومية فحسب، بل يمكن اعتبارها أداة للسياسة الاقتصادية، تساهم من جهة في تسريع وتيرة التنمية المحلية والجهوية، وتساعد من جهة أخرى على تعزيز مسلسل اللامركزية، الذي يعد العمود الأساسي لبناء دولة ديمقراطية حديثة.

وارتباطا بنفس السياق المتعلق بتدبير الموارد المحلية، يلاحظ أن تدبير الأملاك الجماعية يعرف مجموعة من المخالفات، تتعلق في حالات عديدة بغياب إحصاء شامل للأملاك العقارية وعدم استغلال وتحفيظ الأملاك الجماعية، كما يعاني من نقص على مستوى تدبير شغل الملك العمومي الجماعي المؤقت.

واعتبارا لما ذكر، فإن مسألة النهوض بالموارد الجبائية، وضبطها في اتجاه تحقيق التنمية أصبح ضرورة ملحة، مع مراعاة عدم استغلال هذا الحق للقيام بالزيادة في العبء الجبائي على فئات معينة وتخفيفه على فئات أخرى. وهذا ما أكد عليه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة افتتاح أشغال ملتقى الجماعات المحلية بأكادير أيام 12-13 دجنبر 2006، تحت شعار "تنمية المدن مواطنة ومسؤولية".

إن تفعيل صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التنمية يستوجب إصلاح النظام الجبائي والمالي والمحاسبي للجماعات المحلية في اتجاه تبسيطه وتحسين تدبيره ورفع من مردوديته.

ولقد تم تضمين القانون 47.06 المنظم للجبايات المحلية مجموعة من المستجدات في هذا الخصوص، والتي يمكن رصد أهمها، في تبسيط الجباية المحلية وملاءمتها مع جباية الدولة ومطابقة الجباية المحلية لإطار اللامركزية ورفع من مردوديته.

وعلى مستوى تدبير الإنفاق العمومي بالجماعات الترابية، خاصة ما يتعلق بالصفقات العمومية، فقد عمل القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات الترابية ومجموعاتها على إخضاع إبرام صفقات الجماعات الترابية ومجموعاتها والمؤسسات العامة الخاضعة لمقتضيات المنافسة الحرة والشفافية، سعيا منه إلى إقرار متركزات الحكامة الجيدة.

وأبانت تجربة التدبير المفوض بالجماعات الترابية بدورها على العديد من اختلالات التدبير على المستوى المحلي، خاصة ما يرتبط بعدم احترام دفاتر التحملات وآجال إنجاز الأشغال، إرهاق كاهل المواطن بأعباء إضافية، في

البرلمانية ببلادنا، بمبادراته ومجهوداته في سبيل إغناء الحياة البرلمانية والدستورية وتدعيم دولة الحق والمؤسسات. وما حرص المجلس بكل مكوناته السياسية والإدارية على تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة، بما فيها الفصل 101 من الدستور المؤطر لجلسة اليوم، إلا تأكيد على صواب طرحنا.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي على يقين تام أن الحكامة الترابية تقتضي توفر شروط ضرورية وأساسية مرتبطة بمبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة والتوافق والمحاسبة، لكن الواقع يؤكد أن كل المحاولات الرامية إلى تفعيل الحكامة الترابية، لم تحقق النتائج المتوخاة منها، إذ أن الانزلاقات الحاصلة في العمليات الانتخابية والتكوين المتفاوت للمنتخبين وسوء التدبير والتقطيع الترابي غير الملائم واستمرار مركزية الدولة في التدبير الترابي، شكل لمدة طويلة حجر عثرة لكل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي.

وفي مقابل ذلك، ظلت الهيئات المنتخبة مجردة من سلطاتها وتحت رحمة قبضة الدولة المركزية، وظل المنتخبون تحت تهديد دائم بتقديمهم للمحاسبة وتصويرهم كأكباش فداء، بل شاعات تُعلق عليها اختلالات التدبير المحلي للسلطات العمومية، بسبب هواجس التحكم في العملية الانتخابية، مما جعلهم عرضة للتشويه أمام الرأي العام وزرع اليأس في العمليات الانتخابية والمؤسسات المنتخبة والأحزاب السياسية.

السيد الرئيس،

لقد كان من نتائج هذا الواقع:

- استمرار معاناة مدنا وقرانا من كل أشكال التردّي وضعف آليات الحكامة، سواء على صعيد المركز أو المجالات الترابية أو القطاعات العمومية أو الخاصة؛

- بنايات تحتية مهترئة، من طرق ومدارس ومستشفيات ومختلف المرافق العمومية ذات الطابع الاجتماعي الخ...؛

- استفحال مشاكل البيئة والنقل والسكن والتعمير وفوضى استغلال الملك الجماعي؛

- التواجد المغارق للملحقات الوزارية؛

- استمرار مظاهر الهشاشة والتهيميش.

والسؤال المطروح هو: هل عملت الحكومة اليوم في ظل التحولات السياسية والدستورية على تمكين الجماعات الترابية المعنية من الآليات التي تمكّنها من تحقيق أهداف التنمية ومن تشجيع التنافس وتحقيق العدالة المحلية واثمين الامتيازات الاقتصادية الترابية؟

الجواب، السيد الرئيس، الأكيد أنه سيكون بالنفي للأسف.

فالكل يتذكر كيف تعاملت الحكومة مع بعض الأزمات التي عانى فيها

السياسي والاجتماعي اللازم لتحقيق الديمقراطية المحلية المنشودة؟ ما الذي أنجزته الحكومة على أرض الواقع لردم وتقليص التفاوتات المسجلة بين الجهات على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسوسيو ثقافية؟

ما هي عناصر ومقومات النجاح في تنزيل الجهوية المتقدمة المنشودة؟ هذه أهم التساؤلات والإشكاليات التي يصبو فريقنا إلى ملامستها والتداول في مظن هذه الجلسة السنوية العمومية المخصصة لموضوع "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية".

السيد الرئيس:

واش كلمتي؟ إيوا قل لنا شكرا. شكرا.

السي بنشماش، السي حكيم، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد حكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

غير للتوضيح، هذا مجرد أسئلة، ننتظر أجوبة الحكومة لكي تتفاعل معها فيما تبقى من الوقت.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا، العفو.

الكلمة الآن للسيد المستشار عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين،

أنشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية بالمساهمة في الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، المخصصة لموضوع "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية".

السيد الرئيس،

إننا اليوم أمام لحظة استثنائية في تاريخ حياتنا البرلمانية. لحظة يواصل من خلالها مجلس المستشارين، بكل عزم وإصرار، تقديم النموذج والمثال لما ينبغي أن تكون عليه المؤسسات الدستورية والحكومة ومختلف الفاعلين الدوليين وأن تضطلع به من أدوار في الإعمال الديمقراطي للمقتضيات الدستورية وضمان شروط نجاح هذه المرحلة الدقيقة التي تمر منها بلادنا.

إن جلسة اليوم، السيد الرئيس، برزيتها وأبعادها ومضامينها، هي رسالة صريحة لمن يهمهم الأمر ممن حاولوا اختزال دور هذا المجلس في محطة ثانوية عابرة، محطة تمر عليها مرور الكرام، متغاضين عن قيمتها الحقيقية أن هذا المجلس مؤسسة دستورية سيبتى رقما أساسيا، بل وصعبا في المعادلة

والمساهمات، هناك 4 جهات تستحوذ على نسبة 54% من مبالغ الاستثمار العام، كما أن نصف الجهات لم تستفد إلا من 18% من مجموع الاستثمارات على مدى 3 سنوات، إضافة إلى أن برنامج تفعيل مشاريع التنمية الحضرية المندمجة لم يشمل إلا ستة مدن كبرى من مدن المغرب .

السيد الرئيس،

إن نجاح بلادنا في إرساء أسس حكمة تربية حقيقية وكفيلة بتحقيق اللامركزية المنشودة يتوقف على مدى قدرة الدولة وعلى إرادتها في المضي قدما في أورش اللاتركيز الإداري، ذلك أنه لا جدوى من أي حديث عن حكمة تربية في ظل نظام التركيز الإداري الحالي، والذي يتطلب مراجعة شاملة ومستعجلة.

إن نجاح بلوغ الحكمة الترابية يستدعي إقرار إصلاحات مواكبة للإصلاحات التي تم الشروع فيها على مستوى الترسنة القانونية المتعلقة باللامركزية، فلا يكفي في هذا المجال إصلاح النصوص المرتبطة بعمل الجماعات الترابية وتدخلاتها، ولكن لا بد من إقرار لا تتركز منسجم معها، ولا بد من إقرار ميثاق للامركزية يتم بموجبه نقل اختصاصات الإدارة المركزية إلى ممثليها في الأقاليم والجهات، ولا بد من توفير الأطر والموارد الكافية والكفاءة للارتقاء بمنتجات الهيئات اللامركزية واللامركزة، ذلك أن نسبة التأطير للجهات لا تتجاوز 0.5%، مما يستوجب رصد اعتمادات إضافية من الميزانية العامة حتى تتمكن الجهات من النهوض بالمهام التي ستضطلع بها، سواء منها المنقولة أم الذاتية أم المشتركة.

ولا بد من العمل على ضمان التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية التابعة للدولة، جهويا وإقليميا، وإيجاد مخاطب وحيد يحد من تداخل الاختصاصات والتنازع بين الفاعلين والمتدخلين.

الأكيد، السيد الرئيس، أن سياسة الحكومة الحالية لا تسير في هذا الاتجاه، بسبب تعدد المتدخلين في الشأن المحلي، فحينما نكون أمام جهات حكومي بحوالي 40 حقيية وزارية، انشقت فيه وزارات عن بعضها البعض إلى 3 أو 4، فعلينا أن نساءل عن انعكاسات ذلك على المستوى الإقليمي وكذا الجهوي.

وإذا علمنا أن هناك وزارات ممثلة إقليميا ب 4 أو 5 مديريات أو مندوبيات، هذا فضلا عن تواجد المندوبيات السامية، الخارجة عن الجهاز الحكومي والممثلة أيضا محليا وإقليميا وكذا بتواجد ممثلي المؤسسات العمومية المختلفة، إضافة إلى ممثلي الشركات الوطنية والقطاع الخاص، فلنا أن نتخيل حجم معانات المواطنين والمرتكبين مع الإدارات المعنية.

إن هذا التعدد في المتدخلين والتفتت في المسؤوليات يزيد من أزمة اللامركزية الإدارية ويعوق كل جهود تحقيق التنمية المحلية، وتتحول معه بذلك الحكومة إلى مصدر للمشاكل، بدل أن تكون جزءا من الحل، فكيف يمكن لمجلس بلدي وقروي أن ينجح في التنسيق مع كل هؤلاء المتدخلين؟ وكيف له أن يحيط علما ببرامجهم على مستوى جماعته؟

سكان بعض المناطق من آثار الكوارث الطبيعية؛ الكل يتذكر كيف انهارت بنايات تحتية حديثة التدشين من جراء السيول والفيضانات، هذا فضلا عن العبث والتأخر الحاصل في إنجاز مشاريع البنيات التحتية والإصلاحات في بعض المقاطع الطرقية؛

الكل يتذكر كيف تراجعت الحكومة وخضعت لضغوط اللوبيات وجماعات الضغط المنتفذة عند طرحها لمشاريع إصلاح النظام الجبائي وتقليص النفقات الجبائية الممنوحة لبعض القطاعات كالقطاع العقاري والقطاع الفلاحي وحتى أمام بعض الأنشطة التجارية الخاضعة للنظام الجبائي والقطاع غير المنظم.

مقتضب القول، السيد الرئيس، أن الحكومة، ومع كامل الأسف، أبدعت في إهدار الزمن السياسي والحكومي، وأحبطت انتظارات الطبقة السياسية وعموم المواطنين وباقي الفاعلين الاقتصاديين والمدنيين، وهو ما ينطوي على حس لا يقدر التضحيات والطريق الطويل الذي قطعته بلادنا من أجل الوصول إلى هذه اللحظة، التي نعتبرها محطة تأسيسية تتجمع فيها إرادات مختلفة ومتباينة.

لقد كانت الحكومة ملزمة سياسيا وأخلاقيا أن تتدارك ما فات وأن تضاعف جهودها وأن تنصير للقراءة الديمقراطية للدستور، من خلال تأهيل الجماعات الترابية والارتقاء بها من مجرد جماعة محلية إلى مستوى تربي أسمى، لتتمكن من الاضطلاع بدورها التعموي المأمول من خلال تمكينها من الآليات الكفيلة بإصلاح حكمة الدولة وتقوية الديمقراطية المحلية.

لكن، واقع الجماعات الترابية يجعلنا نصاب بالإحباط، بل بخيبة أمل كبرى أمام عجزها وعدم قدرتها على المساهمة في خلق الثروة ولافقارها للآليات التمويل الذاتي، فهي لا تزال تعيش عالة على الدولة، تقنتت من إعاناتها وتحويلاتها المالية؛

لقد حافظ قانون المالية لسنة 2015 على نفس النسبة المحولة من الميزانية العامة للجهات والمحددة في 1% من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، والتي تقدر بحوالي 756 مليون درهم، والتي تشكل حوالي 50% من محاصيلها المالية؛

الموارد المحولة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية تصل إلى 54% من مجموع مواردها وتشكل حوالي 70% من مداخيل الجماعات الحضرية والثلاثين من مداخيل الجماعات القروية؛

مجموع الموارد الجبائية الذاتية لا يغطي في المعدل سوى 54% من نفقات التسيير، وبالنسبة للجماعات القروية لا يغطي إلا نسبة تتراوح ما بين 10 و16%، وبالمقارنة مع بعض بلدان الإتحاد الأوروبي نجدتها ترتفع نسبة الجبايات الذاتية إلى 66.20% بالنسبة لألمانيا و49% بالنسبة لفرنسا خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014.

وتنضاف إلى هذا المعطى الاختلالات المسجلة في مجال التوزيع الجهوي للإستثمارات العمومية، فحسب تقارير مديرية المنشآت العمومية

وهو ما يتطلب من الحكومة مواكبة هذا التوجه من خلال التسريع بأجراء ميثاق عدم التمرکز، وإعادة النظر بتفاعل مع المؤسسات التشريعية في التشريعات والمراسيم التنظيمية ذات الصلة بالموضوع، لترجمة هذا المنظور الجديد على أرض الواقع، من أجل التماهي الحلاق بين الحكامة الترابية والحكامة التنموية المنشودة.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار وتفعيلا لمقتضيات الدستور، نود أن نهني الحكومة في شخص وزارة الداخلية والمؤسسة التشريعية بمجلسها على العمل المشترك، والتجاوب الفعال، الذي أفضى إلى إخراج الترسنة القانونية المنظمة للانتخابات المهنية والمحلية والإقليمية والجهوية وكذلك التشريعية المقبلة وفق مقارنة تشاركية، بما فيه المضامين القانونية التي تم جانب الحكامة الترابية في جانبها المحلي والجهوي المتعلقة بالاختصاصات الموسعة الموكولة للجماعات الترابية بطابعها الذاتي والمتفرع والمشارك مع المركز، في تطور تدريجي يخول للمجالس المحلية والجهوية تدبير شؤونها في إطار الانتقال من الوصاية إلى المواكبة، وهو رهان يتطلب من الأحزاب السياسية والمواطنين العمل على انتداب نخب مؤهلة ذات كفاءة وتمثيلية شعبية حقيقية تكون قادرة على إنجاح هذا النموذج في تدبير الشأن العام، مستحضرين طبعاً أن القوانين مما كانت جودتها تستظل مجرد نصيحة مالم ترافقها إرادة جماعية في التطبيق، ومواكبتها بإجراءات عملية، وتحسيس إعلامي وميداني يوفر الإستيعاب المثل لمضامينها وأهدافها من طرف مختلف التفاعليين من سلطات وقواعد حزبية ومجتمع مدني ومواطنين.

ومن اللازم كذلك أن تتخرب القطاعات الحكومية ذات الصلة في التنزيل العملي لتوجهات هذه القوانين الأساسية بعمقها الذي يتجاوز محطات المسلسل الإنتخابي، وفي هذا الإطار لا بد أن نثير الانتباه إلى ضرورة التفكير مستقبلا في إعادة النظر في طبيعة مجلس المستشارين، لا من حيث الاختصاصات ولا التركيبية، بحكم أن فلسفة الدستور الجديد جعلته بوصلة لتأطير السياسة الجهوية في إطار مبدأ الوحدة في التنوع، بحيث لا يستقيم أن تقوي اختصاصات الجهات والجماعات الترابية في ظل ضعف الخيط الناظم المتمثل في هذه الركيزة الثانية للثنائية البرلمانية التي تظل مرتكزا ديمقراطيا يضمن التوازن والتكامل المنشودين بين مجلسي البرلمان.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في ارتباط بموضوع هذه الجلسة، ومن موقعنا كفريق يستمد مرجعيته من فكر الحركة الشعبية وتواتها السابقة الى اعتناق الخيار الجهوي، فإننا نعتبر أن إحقاق حكامة ترابية رشيدة وناجعة رهين بالعمل كل من موقعه، من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي والجهوي والمحلي، وفق رؤية المناصفة الجالية بين المدن والبوادي وهوامش المدن، التي هي ثمرة السياسات

السيد الرئيس،

مثل هذه المواقف يكشف على أن الانطلاقة الحقيقية لقطار التنمية الجهوية في هذه الحكومة يبقى بعيد المنال.
هاذ الشئ الذي بقي لي للتعقيب السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا للمستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الحركي، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في هذه الجلسة المتميزة الخاصة بمناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية حول تقييم السياسات العمومية، كمحطة جديدة تجسد حرص مجلسنا الموقر على الإلتزام بمقتضيات الدستور، وتفعيل التواصل مع محيطه المؤسسي على المستوى الرقابي، ونود في هذا الإطار أن نتقدم بالشكر الجزيل لمختلف مكونات المجلس، رئيسا ومكتبا وفرقا ولجانا وإدارة على الجهود المبذولة للسهر على أداء المجلس لواجبه الدستوري رغم الإكراهات والظرفية الاستثنائية التي تجتازها مؤسستنا الموقرة التي أبانت في ما يقرب عقدين من عودتها الى الصرح المؤسسي الوطني عن نجاعتها وأهمية أدوارها ببدل الحصيلة الرائدة التي خلفتها تشريعيا ورقابيا ودبلوماسيا.

الشكر كذلك موصول الى اللجنة الموضوعاتية التي سهرت على إعداد هذا التقرير والذي ركز على موضوع بالغ الأهمية والمتعلق بسؤال "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، وهو الموضوع الذي لفريقنا شرف اقتراحه لما له من أهمية إستراتيجية وكونه يدخل في صلب اختصاصات وبنية مجلس المستشارين الموقر.

السيد الرئيس،

إن التقرير المعروف على أنظارنا يشكل بمضامينه ومنهجة إعدادة أرضية أساسية لدراسة واقع وأفق الحكامة الترابية بلادنا بتشعب محاورها وطابعها النسقي الملامس لمختلف القطاعات، والتي نعتبر أن الخيط الناظم بينها يتجلى في الخيار الإستراتيجي الذي جعلته بلادنا من أبرز دعائم الدستور الجديد والمتمثل في التأسيس لمغرب الجهات في ظل وحدة الوطن والتراب، وتشديد لامركزية حقيقية تقرب القرار من مستعمليه، وتجعل الجماعات الترابية مؤسسات لصناعة القرار التعموي محليا وجمويا، وهو خيار أساسي يؤشر على الانتقال نحو جيل جديد في السياسة العمومية يقوم على توزيع السلطة بين المركز والجهات وبين المكونات الترابية داخل الجهات نفسها،

القروي أكبر ما يدفعه سكان المدينة للربط بالماء والكهرباء. كما لا يفوتنا في هذا السياق التنويه بالإستراتيجية البيئية المنتهجة بتنسيق مع الجماعات الترابية متطلعين الى مراعاة الوزارة الوصية للمقاولات الصغرى في المشاريع التي تسطرها كقاعدة لتوفير فرص الشغل خاصة في الجماعات القروية والمدن الصغرى، إلى جانب ضرورة الارتقاء بالسياسة البيئية في بعدها القطاعي إلى مستوى سياسة حكومية شاملة ومندمجة.

وإذ نسجل باهتمام كبير النجاح المتواصل ل"مخطط المغرب الأخضر" في دعمته الأولى والثانية، وارتباطا بالحكمة الترابية، فإننا في نفس الوقت نؤكد على ضرورة مواكبة هذه الدعامات والتمويلات الهامة المرصدة للمخطط بتكوين الموارد البشرية بغية توفير مواكبة فعالة للبرنامج والأوراش وهو ما يتطلب التسريع بأجراً المخطط الوطني للتكوين الفلاحي، وتوفير الموارد البشرية المؤهلة للمراكز الجهوية للإرشاد الفلاحي.

السيد الرئيس المحترم،

كثيرة هي الجوانب المتعلقة بمد الموضوع الهام، ولكن سنكتفي بهذا القدر وطموحنا الأكبر أن تجد المؤشرات التنموية التي يعلن عنها أثراً ملموساً على حياة المواطنين والوطن.

وقفنا لله لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً، وشكراً لاحتزام الوقت كذلك.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس؛

السيدة والسادة الوزراء؛

السيدة والسادة المستشارين المحترمين؛

طبقاً لمقتضيات الفصل 101 من الدستور، خاصة الفقرة الثانية منه، والباب الخامس من الجزء الرابع من النظام الداخلي للمجلس، خاصة المواد 264 إلى 269 المتعلقة بالجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسة العمومية، والتي تنعقد لأول مرة بمجلسنا الموقر، نناقش اليوم موضوع الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية باسم فريق التجمع الوطني للأحرار.

لقد أعطى الدستور مكانة خاصة للحكامة بتنصيبه على مجموعة من مؤسسات الحكامة ودسترتها، نظراً لما لها من أهمية بالغة في كل الإصلاحات والاستراتيجيات التنموية، وأصبح خياراً حاسماً في كل

العمومية التي همشت الوسط القروي منذ عقود، وهي وضعية تستوجب على الحكومة التي لانكر منجزاتها، إسوة بسابقتها، في هذا المجال، أن تعمل على اعتماد مخطط وطني للتنمية القروية، وبلورة آلية مؤسساتية تسهر على تفعيل هذا المخطط، واتخاذ تدابير لجمع الصناديق والحسابات الخصوصية والبرامج الموجهة للوسط القروي، بدل تشتيت الإعتمادات المخصصة لهذا الوسط على عدة قطاعات مما يضعف النجاعة والحكامة، ويسبب في تعطيل التنمية القروية المندمجة المنشودة من أجل وسط قروي مستقر تنعم ساكنته بالعيش الكريم، وبحقوقها في المواطنة الحقة، وهو رهان كبير يتطلب من الحكومة بلورة سياسة عمومية تقوم على انتاج الثروة وضمان توزيعها المنصف مجاليا واجتماعيا.

ولبلوغ هذه الغايات النبيلة، فإننا في حاجة إلى تفعيل أمثل للقانون التنظيمي للمالية خاصة في شقه المبني على التوزيع المنصف لمقدرات البلاد جهويا، للإبقاء مع أسطورة المغرب النافع والمغرب غير النافع، وأملنا أن يترجم القانون المالي المقبل هذا التوجه خدمة لمصلحة المواطنين والوطن.

تطلعنا كذلك كبير إلى سياسة حكومية في مجال التعمير تراعي خصوصية الوسط القروي وتطرح الحلول لإشكالية العقار خاصة ما يتعلق بالأراضي السلالية التي ينبغي التعجيل بحل اشكالياتها وتعبئتها في إستراتيجية تنموية تضمن حقوق ومصالح مالكيه الحقيقيين ودوي الحقوق، كما ينبغي التعجيل بإخراج تشريعات خاصة موجهة للتعمير بالوسط القروي، تراعي خصوصية هذا الوسط في مختلف الجهات، وفق ضوابط المرونة وتخفيف المساطر وحل مشاكل التضييق العقاري، إلى جانب كذلك وضع سياسة حكومية في مجال السكن القروي على شاكلة سياسة المدينة، علماً أن معظم ساكنة البوادي والمناطق الجبلية والغابوية إسوة بهوامش المدن تعيش في أقل من السكن اللائق أو العشوائى.

تطلعنا كذلك أكبر الى سياسة عمومية في مجال التريبة والتكوين، توفر الاستقلال الإداري والمالي للأكاديميات الجهوية، وتوفر برامج التكوين والتعليم وفق الخصوصيات الجهوية، علماً أن الحكومة مدعوة اليوم في زمن قياسي إلى ملائمة التوزيع الجهوي للأكاديميات الستة عشر مع التقطيع الجهوي الجديد تفادياً لمشاكل مالية وقضائية وتربوية وعلى مستوى الموارد البشرية في الأيام المقبلة. وهو نفس الإشكال الذي ستواجه مختلف القطاعات الحكومية المعنية بمراجعة المراسم المنظمة لهكبتها لمواكبة الخيار الجهوي وفي صدارتها كذلك قطاع الصحة المكلف بوضع سياسة صحية جهوية توفر على الأقل مستشفى جامعي بكل الاختصاصات في كل جهة على الأقل.

وكذلك قطاع الطاقة والمعاداة والماء والبيئة المسؤول على إعادة النظر في البرامج الموجهة للوسط القروي في مجالي الكهرباء والماء الصالح للشرب، لأن قياس نجاح البرنامجين رهين بعدد الكوانين الموزعة على المساكن وليس عدد مراكز الجماعات التي وصلها الربط، كما لا يعقل أن يدفع المواطن

لقد شكل المغرب دوما ملتقى للحضارات والتنوع المجالي، ويعرف تطورا متزامنا، إن على المستوى الاقتصادي كما على المستوى الديمغرافي، مما يفرض نوعا من التركيز في المقاربات الإصلاحية والتدبيرية وكل المبادرات الهيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات، ويمكننا من الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي ويوفر الآليات لمعالجة الاختلالات الاجتماعية.

إن المقننات الدستورية التي جاء بها الدستور والتي تشدد على تقوية دور السلطة القضائية والمحاكم المالية وهيئات الحكامة الجيدة، في مواجهة الفساد وزجر الانحرافات والمساءلة، كلها تنصهر في إطار أفقي متكامل يتقوى معه البناء الدستوري لمنظومة الحكامة الجيدة ودعم اختيار التدبير العمومي الكفيل بتحسين الأوضاع والاستجابة للمتطلبات بوتيرة ملحوظة. السيد الرئيس،

إن موضوع الحكامة الترابية والتنمية الجهوية لا يمكن حصره ضمن مسؤوليات الحكومة وحدها، بل هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة والأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني وكل الفاعلين الاقتصاديين.

حقيقة، الحكومة ملزمة ببلورة كل الإجراءات والتدابير التي جاء بها الدستور في هذا الإطار، كربط المسؤولية بالمحاسبة وتنفيذ الالتزامات ووضع تصور عام وواضح للتوجهات المستقبلية لأداء الحكومة، وهذا من طبيعة الحال لا يستقيم إلا بانخراط الجميع انخراطا مبنيا بالأساس على ثقافة قائمة على التعاون بين كل المؤسسات بمقاربة تشاركية وتعاون بناء لإعادة الاعتبار للخدمة العمومية، بعيدا عن كل التجاذبات السلبية، وفي إطار من الشفافية لتعزيز الثقة والاستقرار في نموذجنا المغربي على المستوى الإقليمي والدولي وجعل بلادنا مثالا يُحتذى به في الاستجابة للانتظارات الشعبية المشروعة وتصحيح الاختلالات وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي وإنعاش التشغيل ودعم المقاولات وتحفيز النمو ودعم الأوراش الكبرى واستعادة التوازنات وتعزيز الحريات الجماعية والفردية وضمان الأمن وإرساء قواعد الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد وتحسين جاذبية المغرب.

إن المكاسب التي تم تحقيقها تمثل ضمانة أساسية لمواجهة كل التحديات ورفع الرهانات وتوسيع رصيد الإصلاحات الهيكلية ومواصلة المسلسل الإصلاحية الطموح، وتقويم السياسات العمومية، فعندما نتكلم عن الاستجابة لحاجيات المواطنين والمواطنات لابد من استحضار الإكراهات المالية، ولتحقيق الأهداف لابد من مضاعفة الجهود حسب ما تقتضيه الحكامة التنموية المنافسة لكل القطاعات، في إطار الحفاظ على التوازنات المالية والاجتماعية الكبرى، باعتبارها الركيزة الصلبة لتقدم المجتمع واستقراره، بحيث لم يعد مسموحا بالتباطؤ أو التأخير في ربح الرهان التنموي المستدام عبر مقارنة شمولية تتحكم في التدبير العمومي للتأكد من نجاعة التدابير المتخذة. وما فلسفة الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية إلا فرصة ومحطة أساسية للوقوف على نجاعة الإجراءات المتخذة

السياسات الوطنية.

إن الحكامة الترابية الجيدة كمكون تديري لتجسيد سياسة القرب من المواطنين في علاقتها بتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، وهذا موضوع أصبح محور نقاش واسع وعام يفرضه اليوم الأسلوب الجديد لتدبير الشأن المحلي والوطني، تماشيا مع المنظور الحديث لتحقيق تنمية جمهورية، طبقا لمجموعة من المقاربات الفعالة، تمكن الفرد والجماعات من المشاركة في تدبير شؤونه والتأثير في كل القرارات التي تتعلق بحياته اليومية والمصرية.

فرهان التنمية الجهوية يؤكد على عدم اعتبار الجهة وحدة ترابية ببنية إدارية فقط، بقدر ما هي مؤسسة ترابية ببرامج وأهداف ودلالات تنموية قوية بمهنية عالية وجودة متقدمة، لأن توفير متطلبات التنمية في حد ذاتها هي الحل الأسمى والأمثل لكل الإشكالات المطروحة وتجاوز المعوقات، وتجعل من الجهوية مجالاً يزخر بالبرامج والحلول الاستباقية لكل الإشكالات المرتقبة بتظافر جهود كل الفعاليات والسلطات العمومية، لإعطاء صورة جديدة لكل الفاعلين، خصوصا وأن لنا تراكبات في هذا المجال، لابد من القطع مع سلباتها وتطوير إيجابياتها، لأن واقع الممارسة أفرز العديد من القضايا التي يجب تجاوزها واعتماد قواعد الحكامة المحلية في علاقتها مع التنمية الجهوية بنوع من الصرامة، لأنها خيار لا رجعة فيه، وهنا يؤكد على تأهيل النخب والمواطنة الصادقة واعتماد مقاربة النوع وتكريس الديمقراطية التشاركية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الحكامة الترابية في مدلولها الواسع لا يمكن اختزالها في سياق معين دون استحضار السياقات العامة، التي تركز عليها كل الاستراتيجيات ببرامجها وأولوياتها المتعددة والمتنوعة لتحقيق الأهداف المتوخاة بشكل شمولي، يستوعب كل الجوانب المتعددة لثمن بلادنا من تدبير محكم، يضي قوة ومناعة على اقتصادياتنا وكافة مناحي الحياة العامة ببلادنا.

إن المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسات الدولية لتقييم تطور المسار الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا هي الحكامة وجودة منظومة التربية والتكوين، إضافة إلى مؤشرات أخرى كتخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد والمساءلة والمحاسبة لتكريس دولة القانون والديمقراطية التشاركية، مع العلم أن هذه المؤشرات لا تزال تعرف أعطابا بنيوية.

إن مقومات الحكامة الترابية الجيدة رافعة أساسية لتحقيق مشروع التنمية الجهوية المنشودة التي قوامها النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتضامن الاجتماعي، شريطة الاستحضار الدائم والقوي للأبعاد العميقة للحكامة الجيدة في الممارسة التدييرية وفق مبادئ النزاهة والشفافية، والقناعة التامة بأن تدبير الشأن العام لم يعد مجالاً مستباحا، وأن المسؤولية أصبحت مقرونة بالمحاسبة.

الداخلي الخام، ودعامة أساسية لتحسين النمو، مما يتطلب مسألة ديال التديير ديالو وفق ما يساهم في تصحيح الاختلالات والتفاوتات المجالية والتراية بين مختلف جهات المملكة وبين مكونات كل جهة في ذات الوقت، فما الذي أنجزته الحكومة من أجل مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية للاستثمار في هذا المجال، خاصة ما يتعلق بتفاوت الموارد الطبيعية وكذا الموارد المالية والبشرية؟

كلنا يعلم على أن الدينامية التي تعرفها الاستثمارات العمومية للدولة كإدارة مركزية لا زالت محيطة مقارنة مع استثمارات الجماعات الترابية، خاصة أمام النزعة التي تروم إلى تغليب اللامركزية المرفقية عن طرق المؤسسات والمقاولات العمومية على حساب اللامركزية الترابية.

إذ أن التوزيع المجالي للاستثمار لازال يتسم بتمركز شديد، إذ أن الفترة الممتدة بين 2010 و2013 سجلت هيمنة 06 جهات على أكثر من 61% من مجموع استثمارات الدولة الموجهة إلى مختلف جهات المملكة، كما أن الاستثمار القطاعي جمويا لا يستند إلى مبدأي الإنصاف والفعالية باعتبارها من أهم مؤشرات الحكامة الترابية.

من هنا أخلص على أن مساهمة الجهات في الناتج الوطني الخام مثلا، نجد أن 04 جهات فقط تساهم ب 46% من هذا الناتج الوطني الخام (الدار البيضاء الكبرى 17.1%، سوس ماسة درعة 11.6%، الرباط زمور زعير 9.2%، مراكش تانسيفت الحوز 9%)...

هذا يؤكد ويبين على أن الحكومة هي عاجزة عن توفير مناخ محفز للاستثمارات في بعدها الجهوي الذي يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تقف وراء ارتفاع نسبة البطالة، خاصة في صفوف الشباب والنساء كأحد أبرز مظاهر ضعف التنمية المجالية والتراية.

علاوة على هذه التفاوتات، السيد الرئيس، السيدان الوزيران، لازال المشهد الترابي داخل كل جهة يتسم بمفارقات صارخة على مستوى الولوج إلى الخدمات الأساسية كاللعميم، الصحة، الشبكة الطرقية... بين الجماعات الحضرية وبين الجماعات القروية، وأحيانا داخل نفس الجهة، مثلا بين المناطق القروية وبين المدن التي تمتد على الواحة البحرية.

تتعمق هذه الفوارق أيضا في ظل استمرار وتفاقم العجز على مستوى التضامن والتكامل الترابي في غياب أي تصور واضح يمكن من تديير الجماعات الترابية وفق منطق التعاون والتضامن.

نعم، الدولة قامت بمجهود ملموس على مستوى تعبئة الاعتمادات المالية المتعلقة بالاستثمار العمومي، المبلغ وصل إلى 186.6 مليار درهم، ولكن من حيث الأهداف لازال الأمر يطبعه اختلالات خاصة على صعيد التوازن في تغطية المجال الترابي، مما ينتج عنه تفاوتات واضحة من حيث استفادة كل جهة من المشاريع الاستثمارية.

على هذا الأساس، السادة الوزراء، ماذا أعدت الحكومة من أجل الانخراط الفعلي في بناء مشروع الجهوية المتقدمة، وفق رؤية استراتيجية

لمعالجة القضايا الحيوية وكسب ثقة الساكنة وضمان مصداقية الديمقراطية المحلية.

إن إشكالية التكوين وتداخل الاختصاصات والتمويل والجابيات المحلية والتديير المفوض وإحداث فرص الاستثمار والتديير المجالي والبيئي ومخططات التنمية، كلها ميكنزمات يجب تقويمها وتتبع مستوى استجابتها للتنمية المحلية والجهوية على مستوى جميع القطاعات وبشكل متوازن يمكن المواطنين والمواطنات من استشعار الدور الذي أصبحت الجماعات الترابية تقوم به وبالحكامة التدييرية، بالشكل الذي كانوا يطمحون إليه، باعتبارهم شركاء حقيقيين، وحقا من حقوقهم وفق ما تقتضيه الضمانات المعلن عنها والمعتمدة في مجال حقوق الإنسان.

أما في مجال الاستثمار الوطني والأجنبي، لا بد من الإشادة بالتقدم الذي حصل عليه المغرب في هذا الميدان..
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاشتراكي، الأستاذ علمي، السي محمد.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي أن أساهم في هاته الجلسة العمومية المخصصة لتقييم السياسات العمومية وفق مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور.

في البداية، السيد الرئيس، لا بد لي أن أسجل على أن مجلس المستشارين الحالي الذي يشتغل في إطار مقتضيات المادة 176 من الدستور، كُتب أن يُسجل في سجله مبادرة اتخاذ قرار تفعيل هذا المقتضى الدستوري الهام، انسجاما مع القاعدة القانونية التي تنص على أن القانون لما يوضع يجب أن ينفذ وأن يطبق وأن يفعل.

وأجد نفسي مضطرا أيضا إلى تقديم الشكر الجزيل، باسم الفريق الاشتراكي، إلى اللجنة الموضوعاتية التي اشتغلت على إعداد تقرير هام تلا مضامينه السيد مقرر اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي وفي إطار المداخلة التي استقر رأي الفريق على الإدلاء بها، أؤكد على أن الاستثمار العمومي إذا كان يشكل رافعة للناتج

مستوى المؤشرات والمعطيات الرقمية والإحصائية، وهو ما يجعلنا أمام صعوبة كبيرة جدا لتقويم دقيق للسياسات العمومية في مجال الحكامة الترابية. كما أن هذه الصعوبة تجعلنا نفتقد إلى رؤية واضحة للإجابة على السؤال المركزي: ما جدوى وما فعالية مناقشة الحكامة الترابية؟ وما هي المنطلقات التي تمكن البرلمان من وضع تقييم للسياسات العمومية في هذا المجال؟ تقييم يجيب عن نقط الضعف في السياسة العمومية، يجيب عن نقط القوة في السياسة العمومية، تقييم يقترح البدائل ويضع تصورا جديدا وقراءة مبدعة ومبتكرة لما هو موجود وليس مجهودا يحصل الحاصل.

ونحن في فريق الاتحاد الدستوري مع أن نكون سابقين ومع أن نكون مبادرين، لكن نريد للبرلمان أن يكون منتجا لقراءات جديدة ومقترحات لتصورات جديدة ومبتكرة للسيناريوهات الممكنة، وفق منظور سياسي يراعي كل المستجدات والملاسات المحيطة بنا داخليا، محليا وطنيا وخارجيا، إقليميا وعالميا.

شكرا السيد الرئيس، وباقي الوقت نحفظ به للتعقيب.

السيد الرئيس:

شكرا الأستاذ زركو.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نريد في البداية أن نعبر عن انخراط فريقنا الكلي في التقرير الصادر عن اللجنة التي أعدت لهذا اللقاء، والتي ساهم فيها فريقنا بشكل قوي، بحضوره كل الإعدادات التي سبقته، وفي نفس الوقت أريد أن أعبر عن .. ليس عن التعليق على هذا التقرير، ولكن عن ما مغرزي هذا التقييم السنوي الذي يعني الوقوف عن الثغرات وعن الإكراهات من أجل خلق الأجواء للتعاون بين مؤسسات الحكومة والبرلمان لتعدي هذه التجاوزات.

لا أحد يجادل في أن الحكامة الجيدة تُعد هي التدبير الأمثل والأبجى لشؤون الدولة والجماعات المحلية، في أفق توفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الجهوية.

ويحق لنا بهذه المناسبة أن نتساءل حول كيفية تدبير الحكامة الحالية للسياسات الترابية وفق تحقيق التنمية الجهوية. لقد تطورت الجهوية تدريجيا من جهوية وظيفية اقتصادية ذات طابع استشاري وهو الذي سائر لحد الآن إلى مركزية جهوية تشاركية، تتوخى من خلال جهوية موسعة ومنقدمة الارتقاء إلى مستوى تمتع الجهات بصلاحيات أوسع وإشراك المواطن في تدبير الشأن المحلي، بشكل ينسجم مع الخصوصيات السوسيو اقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية.

تعمل على انبثاق وتطوير أقطاب جهوية متنافسة ومتضامنة ؟ أين نحن، السادة الوزراء، من ميثاق المرافق العمومية الذي نص عليه الفصل 157 من الدستور، باعتباره مرجعية لقواعد الحكامة الجيدة خاصة على مستوى المرافق العمومية بالجماعات الترابية، لما لها من دور بارز ويومي في تقديم خدمات القرب إلى المواطنين؟

وما الذي أنجزته الحكومة على مستوى الانفتاح والتعاون من أجل تأهيل النسيج ديال المجتمع المدني لكي يقوم بأدواره كاملة من أجل إعداد وتنفيذ مسلسل تدبير السياسات العمومية.

وأحتفظ بباقي الوقت، السيد الرئيس المحترم، للتعقيب.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الدستوري، السي مهدي..

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري، في هذه الجلسة الدستورية، والتي تعتبر سابقة في تاريخ البرلمان المغربي، معبرا عن سعادتي فريق الاتحاد الدستوري بأن تكون هذه الغرفة التي تعيش آخر أيامها في ظل الاستثناء الدستوري المؤطر بالفصل 176 من الدستور هي السبابة إلى تفعيل مقتضيات الفصل 101، وهذا ما يجعلنا كمستشارين فخورين بهذا العمل الذي سهرت عليه رئاسة المجلس والسادة أعضاء المكتب وكل الإخوة الذين اشتغلوا بعناء كبير داخل اللجنة الموضوعاتية، والتي أفرزت تصورا عميقا وشاملا عن الحكامة الترابية، لا يسعنا إلا أن ننوه به وبمضامينه.

السيد الرئيس،

تعتبر الحكامة الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية، يهدف الى تحسين محيط عيش السكان وتحقيق التنمية، وهي تعبئة للطاقات والموارد وترشيد استثمارها لتأمين شؤون وشروط التدبير الجيد، فالحكامة تعتمد بالضرورة على صيانة الحريات وضمان توسيع الخيارات، وتوسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعالة والشفافية الكاملة، في ظل فصل متوازن للسلطات وسيادة القانون.

وبالعودة الى مضامين التقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لتقييم السياسات العمومية حول موضوع "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، نلاحظ بأنه جاء بخلاصات واستنتاجات مجمعة عن مجموعة من الوثائق المرجعية والتقارير المختلفة من حيث النوعية ومن حيث المجال الزمني وحتى من حيث الأهداف، بل هناك تنوع حتى على

الحالية لولوج ضبان المعادلة التنموية لتحقيق الاستدامة في عناصر التنمية المحلية.

وأخيرا، تعتبر آلية التعاقد التي تنبني على توافقات بين جميع الشركاء، لتوظيف الإمكانيات المتاحة بشكل أمثل، ولتحديد الأولويات المشتركة، أداة تفرض نفسها بإلحاح، وتمثل وسيلة لتوسيع هامش الديمقراطية المحلية والجهوية في أفق البناء الوطني المتين، لناخذ العبرة من الأخطاء، التاريخ والماضي خصوصا على مستوى بعض المدن التي نعرفها.

وهذا المسار يفرض على الدولة اعتماد آليات جديدة للتدخل العمومي، تعتمد الحكامة الترابية الجيدة وتفعيل مبدأ التفريع بشكل جيد، وتؤسس لتنسيق حقيقي بين الوزارات، يحد من التداخل بين الاختصاصات ويقلص من هدر الجهد العمومي، ويعتمد التدبير المندمج للبرامج والحوار القوي بين الدولة وشركائها الجهويين والمحليين، ويفعل كذلك مقارنة حديثة للتدبير، تتوخى الربط بين الإمكانيات المتاحة ..

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

.. والنتائج وتربط المسؤولية بالحاسبة.

وشكرا السيد الرئيس.

أعطيتكم التقرير لأنه حاولت أن أخص.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا.

تفضلوا، السي الحبشي، تفضلوا.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أتدخل في موضوع: "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية"، طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور وهو تمرين سياسي ديمقراطي يساهم في إبراز دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية.

في هذا الإطار، يمكن صياغة الإشكالية المحورية لهذا الموضوع كالتالي: إلى أي حد يمكن أن تساهم الحكامة الترابية في تجاوز إكراهات وصعوبات التنمية الجهوية؟ وكيف يمكن لها أن تركز التدبير الديمقراطي والحر للشأن الجهوي؟ وكيف يمكن الدفع بالجهوية لجعلها آلية دستورية تحقق التنمية؟

إن مفهوم الحكامة الترابية يعتبر من المفاهيم الموضوعاتية الجديدة، الذي

لكن، الكل يتحدث عن الحكامة، هذه الحكامة التي نريدها لا بد أن نستوعبها من خلال ممارساتنا. أنا أتحدث كمنتخب من قلب المعركة خلال 12 سنة يمكن أن أخص الشوائب التي تعرقل الحكامة إذا لم يتم التغلب عليها، لا يمكن الارتقاء بالحكامة إلى المطلب الحالي.

المعوق الأول: عبر عنه سابقا، وهو انعدام العدالة الترابية بالشكل الذي يضمن تكافؤ الفرص والتجاوب والتنافس بين الأقاليم والجهات وتحقيق التكامل واعتماد الاختيارات المتناسقة التي توازن بذكاء وحكمة بين ما هو محلي وجموي ووطني في خيارات الإدارة. كل هذا سمعنا أرقام الاختلالات. إذا لم يتم التغلب على هذا الإشكال سنبقى الحكامة حلما.

الشائبة الثانية: عدم توفر الإدارة، خصوصا في الجهات والأقاليم، على ما يكفي من الكفاءات والخبرات اللازمة وانتشار ظاهرة قلة الكفاءات وضعفها في تدبير الإدارة العمومية على الشكل الذي يتجاوب مع طموحات الإدارة في خدمة المواطن، بحيث نحن أمام طاقم تقنوقراطي لا يعرف من القانون إلا التفسير الإداري والتقييد بالتعليمات. هذا الذي يؤدي إلى التعطيل، هذا الذي يؤدي إلى فساد الحكامة.

الشائبة الثالثة: انتشار ظاهرة الفساد بشكل مخيف وبشكل يعرقل كل تنمية. إن لم يتم ضبط هذه الظاهرة لا يمكن الحديث عن الحكامة. نحن فعلا في حاجة إلى وضع نظام للحكامة الترابية الفعالة والجيدة، في ظل تنزيل أحكام الدستور وبالخصوص الجانب المتعلق ببناء نظام لا مركزي يعتمد في التدبير والقرار، على علاقة الإدارة بالجماعات الترابية، على مبدأ اللامركزية، الشيء الذي ينعهد حاليا. لا تتوفر على ميثاق لللامركزية بشكل قوي. فالجيل أو المطلب الجديد والملح في باب الحكامة هو أن تعتبر تفعيل مفهوم التدبير المستدام الذي يحول بالأساس التركيز على مرتكزات ثلاث: العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

ثلاثة ديال الأهداف والمرتكزات في الوقت الراهن مع انطلاق نظام الجهوية.

أما هذه المرتكزات يمكن - في اعتقادنا - حصر تحقيق أهداف الحكامة التي ترتبط أساسا بتحقيق الأهداف الأربع التالية:

- 1- توفير المناخ والأجواء المناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة وتحقيق المشاريع التنموية على الصعيد الجهوي، والتي تتوخى إشباع الحاجيات الحيوية والملحة للسكان، بالقدر الكافي وبالسرعة اللازمة وبالجمود المطلقة بحذف أو التخفيف من الوصاية وجعل الوصاية أداة للتعاون على الطاولات، لا التأخير الذي نعاني منه الآن؛
- 2- تأهيل وعصرنة الإدارة الترابية والقطاعية، باعتبارها الشريك الأقرب والضروري في العملية التنموية؛
- 3- تنشيط المسلسل التشاوري والتشاركي مع السكان ومع الجمعيات الأهلية في أفق التوافق حول الأولويات العملية التنموية؛
- 4- إدماج العنصر البيئي والإيكولوجي وفقا للتحدي الذي رفعتة الحكومة

- تهيئة المناخ المناسب لاتخاذ المبادرات وإنجاز المشاريع التنموية الهادفة إلى تحسين مستوى عيش الساكنة وإشباع حاجياتها الحيوية والملحة بالقدر الكافي والسرعة المطلوبة وبال جودة اللازمة. ونخص بالذكر في هذا الصدد: التعليم والصحة والسكن والتكوين المهني وتأهيل المجالات القروية والتشغيل وتطوير ودعم القطاعات المنتجة وتخفيف المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا؛

- تأهيل وعصرنة الإدارات الترابية والقطاعية التي تلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها الأقرب إلى المواطنين والشريك الضروري في العملية التنموية؛

- تفعيل مسلسل التشاور والتشارك مع المواطنين وجمعيات المجتمع المدني حول العملية التنموية، من خلال استقراء آرائهم بخصوص الأولوية وكذا أساليب التنفيذ المناسبة اللازم اعتمادها لتحقيق التنمية المطلوبة؛

- إدماج العنصر البيئي والإيكولوجي ضمن المعادلة التنموية، وذلك حتى تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من دون تدهور للمحيط البيئي.

وحتى تتمكن الجهات من وضع سياسة تنموية محكمة ذات بعد تراحي مندمج ومتضامن ومستدام من الضروري التعجيل باستصدار ميثاق عدم التركيز الإداري لتحقيق الانتشار الترابي للمصالح الخارجية للمركز، وخاصة بالقطاعات الأساسية، وذلك لتلافي تداخل الاختصاصات وازدواجية الهيئات العمومية والاستعمال غير الملائم للموارد البشرية والمادية ولتوطين السياسات العمومية محليا ولتفويض اختصاصات الدولة لفائدة أجهزتها غير المركزية.

إن وضع وتنفيذ سياسة ترابية حكما تية يمر أساسا عبر آليتين:

- أولا، آلية التخطيط وهو نوعان: تخطيط محلي وتخطيط تنموي؛

- ثانيا: آليات تحقيق التوقعات وتوطين التوجهات.

وفي هذا الإطار، تلعب المشاريع الترابية المهيكلة دورا كبيرا لمعالجة الاختلالات الاجتماعية والمجالية، من خلال تفعيل المعادلة الصعبة التي تجمع بين الفعالية الاقتصادية، التضامن المحلي، الاندماج الاجتماعي والمحافظة على البيئة. كما تحتل آلية التعاقد سواء العمودي بين الدولة والجماعات الترابية أو الأفقي فيما بين الهيئات المنتخبة مكانة مميزة ضمن مسلسل تفعيل الهيئات الترابية.

إن التفكير في إقرار تنمية جهوية في إطار الحكامة الترابية لا تمليه اعتبارات هدفها ترميم مواطن ضعف الوضع الجهوي القديم والاختلالات الموروثة عنه ولا حتى اهتمامات ظرفية ومرحلية لتلبية طلبات سياسية جهوية ومحلية معينة. ذلك أن المقاربة المستقبلية للجهوية الجديدة تتحكم فيها متطلبات وطنية و جهوية مندمجة ومتضامنة ومستلزمات الحكامة، بالإضافة

أثار تعريفه عدة نقاشات نظرا لاستعماله المتعددة، حيث يمكن اختزاله في ضرورة "الوصول تريبا إلى أحسن تدبير محلي، في أقل وقت ممكن وأقل مجهود وأقل تكلفة ممكنة وفي أفضل الظروف الممكنة".

إن التدبير العمومي الحديث القائم على إدخال أساليب الحكامة في بعدها الترابي وإدخال قيم جديدة مثل: فعالية الأداء والمنافسة، التسويق والمشاركة، التكامل والتضامن، المسؤولية والمحاسبة، أصبح يفرض مراجعة الاختصاصات والأدوار وتوضيحها وتدقيقها:

- بين المركز والجماعة الترابية وأساسا الجهة؛

- بين التركيز واللاتركيز؛

- بين القطاعين العام والخاص؛

- بين الحقول الاقتصادية من جهة والحقول الاجتماعية والثقافية والبيئية من جهة أخرى؛

- بين التنمية المنشودة وتقسيم التراب الوطني.

إن الحكامة الترابية أداة رئيسية تمكن الجهوية من الانتقال من وظيفة الضبط والمراقبة المحلية إلى وظيفة المشاركة والفعل في القرار التنموي، فالرهان الأساسي اليوم على الجهوية ليس هو المراقبة والتحكم في المجال، ولكن إنتاج التغيير الاجتماعي وكسب رهان التنموي من أجل مسار تغيير هيكلي يحدد الأدوار بين المركز والجهات.

إن تقرير الخمسينية للتنمية و خلاصات التصميم الوطني لإعداد التراب الوطني كانت صريحة في الإعلان على أن الحكامة الترابية يجب أن تنبثق من منطق صريح، يعكس اختيارا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبشريا منسجا ومتناغما، يراعي أبعادا مندمجة:

- الانتقال الديمقراطي؛

- الانتقال المجتمعي؛

- الانتقال الاقتصادي؛

- الانتقال الجغرافي.

إن تثبيت دعائم الحكامة الترابية لن تتأني إلا بتطوير بدائل التنمية عبر المداخل الأولية الأساسية، وذلك بوضع إستراتيجية شمولية لمنظومة الجهوية تجمع بين إصلاحات مندمجة ومتكاملة:

1- الالتفاف حول مقدسات وثوابت الأمة وركائزها في وحدة الدولة والوطن والتراب؛

2- إصدار النصوص القانونية والتنظيمية والتنفيذية والتكاملية المرتبطة بالجهوية وبالحوكمة الترابية والاستثمار بمختلف أبعاده؛

3- مأسسة التضامن والتآزر والتكامل بين الجهات على المستويات التمويلية والضريبية والاقتصادية.

إن الغاية من ضرورة تكريس الحكامة الترابية الجيدة لإقرار تنمية جهوية مستدامة هو بالأساس تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

بالعلاقات مع البرلمان والجمع المدني.. مشكورا.

وأبدأ بالسيد وزير الداخلية في حدود 25 دقيقة، السيد الوزير المحترم.

السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل في هذه الجلسة الدستورية، التي يدور موضوعها حول "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية".

ومعلوم أن بلادنا دخلت مرحلة جديدة من البناء المؤسساتي الجهوي والتراحي بشكل عام، بعدما تم اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية.

وقد شكلت هذه القوانين لحظة مهمة في الممارسة السياسية والتشريعية ببلادنا، بالنظر إلى الإجماع الذي حصل حول القانون التنظيمي المتعلق بالجهة، والذي يعكس الانخراط البناء للقوى السياسية في القضايا الكبرى لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وسأطرق أمامكم إلى النقاط التالية:

- أولا، آفاق اللا تمرکز الإداري في إطار التنظيم الجهوي؛

- ثانيا، نتائج تدخلات صندوق التجهيز الجماعي في دعم ممارسة الجماعات الترابية لاختصاصاتها؛

- وثالثا، مساهمة الوصاية الممارسة على الجماعات السلالية في تحقيق التنمية البشرية لذوي الحقوق والتنمية الاقتصادية على المستوى الجهوي.

إن نجاح الجماعات الترابية في القيام بالمهام المنوطة بها يقتضي، بمقتضى القوانين الجديدة، يتوقف على إرساء قواعد اللا تمرکز الإداري، الذي يجب أن يبنني على منظومتين، تتعلق الأولى بالجانب القانوني لتوزيع الاختصاصات بين المركز والمصالح اللا ممركرة، وتخص الثانية الجوانب التدييرية والتنظيمية للإدارة اللا ممركرة.

و يتم العمل حاليا على وضع منظومة شاملة، تروم إصلاح التديير اللا متمرکز على المستوى الترابي، وذلك بإحداث لجنة بين الوزارات، مهمتها إعداد منظومة جديدة للا تمرکز، تتوخى أساسا إعادة النظر في الهياكل الإدارية لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية على المستوى الترابي.

وتجدر الإشارة إلى أن الرسالة الملكية لسنة 2002، المتعلقة بالاستثمار شكلت لبنة أساسية وانطلاقة فعلية للتديير اللا متمرکز للاستثمار على المستوى الجهوي.

إلى ضرورات اندماجهما في المجالات المغاربية والأورو متوسطية.
إن إقرار منظومة جهوية جديدة في المستقبل يجب أن يتم على ضوء ثلاثية المركزية واللامركزية الترابية والضبط الاجتماعي والمجالي وأن يأخذ بعين الاعتبار التحكم الضروري في أربع رهانات حاسمة تقتضي:

1. الربط بين الجهوي والمجالي، من حيث السهر على ضمان تنسيق بين التنظيم الجهوي والتنمية الترابية؛

2. الربط بين الجهوي والجهوي، من خلال تنظيم العلاقات فيما بين المجالات في خصوصيتها وتعددتها، بناء على مشاريع جهوية مؤطرة وموحدة؛

3. الربط بين الجهوي والوطني، من خلال الجمع بين متطلبات الهامش الواسع الاستقلالية الذي يفرضه التنوع الجهوي وبين مستلزمات الوحدة الوطنية من أجل ضمان علاقات منسجمة ما بين المركزية واللامركزية الترابية؛

4. الربط بين الجهوي والدولي من خلال تقوية جاذبية الجهات تجاه المجالات الاقتصادية الجهوية والقارية وتحسين دائم لتنافسيتها لضمان اندماجهما الفعال في ديناميات العولمة، حيث يتحتم التعاون اللامركزي والشراكة الجهوية والتطور الصناعي وكذا تنمية شبكات الابتكار والتصنيع التكنولوجي.

إن نجاح الحكامة الترابية رهين بربطه بالنموذج التنموي الوطني وبتمكين الجهات من موارد مالية قارة. وفي هذا الصدد ندعو الحكومة إلى التعجيل بإحداث "صندوق التأهيل الاجتماعي" وكذلك "صندوق التضامن بين الجهات".

كما أن نجاح التجربة يتطلب تأهيل الموارد البشرية وجعلها قادرة على أجراء الاختصاصات الموكولة للجهات طبقا للقانون التنظيمي، ونخب حزبية في مستوى تديير الشأن الجهوي والمخططات التنموية.

إننا نتطلع إلى إرساء جهوية متقدمة، تكون مدخلا لديمقراطية محلية حقيقية ومكرسة للتنمية المستدامة والمندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا ومدخلا لإصلاح عميق لهياكل الدولة، من خلال السير الحثيث المتدرج على درب اللامركزية واللامتمرکز الفعليين، تجاوبا مع الخطب الملكية السامية ومقتضيات الدستور الجديد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ماكنشوف حد.

مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، ماكين حد.

والآن الكلمة للسادة أعضاء الحكومة المحترمين، وذلك في نفس المساحة الزمنية المخصصة للمناقشة، 90 دقيقة، ووفق الترتيب والتوقيت الوارد في الكتاب الذي توصلت به الرئاسة من طرف السيد الوزير المكلف

الأراضي الجماعية لفائدة أبناء وبنات ذوي الحقوق في المناطق الواقعة تحت نفوذ الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجرة الأركان. كما تعرف الأراضي الجماعية نشاطا غابويا مهما، حيث تهم الغابات ما يناهز 60 ألف هكتار مشجرة في إطار الشراكة مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، زيادة عن 30 ألف هكتار مشجرة في إطار محاربة انجراف التربة، مما يساهم بالخصوص في إيجاد مجالات ملائمة للرعي وكذا توفير فرص الشغل.

كما تستقبل الأراضي الجماعية عدة مشاريع استثمارية في مجال الصناعة والسياحة والخدمات، تهم حوالي 2500 هكتار، توفر عائداً مالية لفائدة الجماعات السلالية.

إن إدماج الجماعات السلالية في مسلسل التنمية الاقتصادية لبلادنا يعتبر ضمن الأولويات التي تعيرها وزارة الداخلية اهتماماً خاصاً، وتندرج هذه المقاربة إجمالاً في إطار التوجهات العامة لتحسين ظروف عيش الساكنة القروية ومحاربة الفقر.

فبناء على رغبة بعض الجماعات السلالية، توظف عائداًها المالية في إنجاز مشاريع مهيكلّة لفائدة ذوي الحقوق، وتشمل هذه المشاريع ميادين متعددة كالماء الصالح للشرب والطرق القروية والبنائات المختلفة والكهربية القروية وكذا المشاريع المدرة للدخل.

وقد تم خلال العشرية الأخيرة رصد غلاف مالي إجمالي يفوق 645 مليون درهم لإنجاز أكثر من 1000 مشروع بترا ب 48 عمالة وإقليم.

كما أن عدداً كبيراً من الجماعات السلالية تطالب بتوزيع مدخرات على ذوي الحقوق، وذلك لسد حاجياتهم الموسمية. وفي هذا الإطار تمت عملية توزيع المدخرات لفائدة ذوي الحقوق خلال العشرية الأخيرة على الشكل التالي:

- المبلغ الإجمالي الموزع: تقريبا 4 المليار درهم؛

- العدد الإجمالي لذوي الحقوق المستفيدين: ما يفوق 420 ألف مستفيد.

وللإشارة فقط، فإن نسبة استفادة النساء السلاليات من عمليات توزيع المدخرات بدأت تعرف نمواً تصاعدياً منذ سنة 2011.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن قضايا الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية، تبقى ركيزة من بين أهم ركائز السياسات العمومية، سواء في بعدها الجهوي أو المحلي، وهي إحدى الرهانات الكبرى للمنظومة الجديدة للا مركزية التي تعكس نضج الممارسة المحلية لبلادنا وقدرتها على تدبير القضايا التنموية، على أسس تقوم على التكامل بين أدوار المركز والجهات، بشكل يسمح ببلورة المخططات الجهوية والسياسات العمومية للدولة، في إطار من التشاور والتكامل والتعاقد، وهذا يتطلب مواكبة من لدولة للجماعات الترابية.

كما أن الإصلاحات الحالية التي ستدخل على منظومة اللا مركزية ستساهم في انطلاقة جديدة لتفعيل اللا تمرکز الإداري، وخاصة بعد أن صدرت مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية، التي خولت للسادة الولاة والعمال وكذا مسؤولي بعض القطاعات الوزارية، على المستوى المحلي، مجموعة من الاختصاصات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: إنعاش الاستثمار في التعمير والمصادقة على الصفقات العمومية وعلى عقود تدبير المرافق العمومية المبرمة مع الخواص، وغيرها.

كما أن القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وفي إطار الانتقال من الوصاية التقليدية إلى المواكبة والدعم، نصت على مجموعة من المقترضات والآليات، التي ستقوي اللا تمرکز الإداري. وتهدف هذه الإجراءات بالأساس إلى مواكبة الجماعات الترابية في إعداد وتنفيذ برامجها ومخططاتها، تنفيذاً لمقتضيات الدستور، التي تنص على أن الولاة والعمال يساعدون رؤساء الجماعات الترابية في تنفيذ مداورات المجالس المنتخبة.

إن تنفيذ برامج التنمية المحلية، التي تخططها المجالس المنتخبة، تتوقف على ما تتوفر عليه الجماعات الترابية من موارد مالية. ونظراً لضعف هذه الموارد، فقد تم التنصيص على إمكانية اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المانحة لتمويل تدخلاتها في مختلف المجالات. وعلى رأس المؤسسات الفاعلة في مجال التمويل المحلي، هناك "صندوق التجهيز الجماعي" الذي يقوم سنوياً بمنح قروض يقارب حجمها 2 مليار كل سنة، أما في سنة 2014 فقد بلغ حجم القروض ما مجموعه تقريبا 2 مليار و700 مليون درهم. وقد مكنت هذه القروض الممنوحة لفائدة الجماعات الترابية، من إنجاز عدة مشاريع اقتصادية واجتماعية، كان لها الوقع الإيجابي على التنمية المحلية، وأذكر بصفة خاصة قطاع الطرق والتهيئة الحضرية، التي تمت تخصيص مبلغ 2 مليار و100 مليون درهم خلال سنة 2014.

وبالإضافة إلى المساهمة الفعالة للصندوق في تمويل مشاريع التنمية المحلية، فهو يساهم كذلك في تقوية قدرات التدبير للجماعات الترابية في المجالات التي تستلزم خبرة دقيقة، خاصة في ميادين برمجة الاستثمارات المحلية وتخطيط التنقلات الحضرية وتكنولوجيات الإعلام والتواصل وتدبير النفايات الصلبة. أما فيما يتعلق بالأراضي الجماعية، وللرفع من مساهمتها في إطار مخطط المغرب الأخضر، فقد تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات أبرزها:

- اتفاقية بين وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية، باعتبارها الوصي على الأراضي الجماعية، قصد اعتماد استراتيجية جديدة لتنمية القطاع الفلاحي وإصلاح المنظومة العقارية؛

- ثانياً، شراكة بين وزارة الداخلية ووكالة التنمية الفلاحية، قصد تأطير وتوجيه المستثمرين في المجال الفلاحي للاستثمار فوق الأراضي الجماعية، حيث تمت تعبئة ما يناهز 8 آلاف هكتار لهذا الغرض؛

- ثالثاً، اتفاقية إطار بين وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة، قصد تعبئة

وقفنا الله جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن للسيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني، الأستاذ مرون.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض عليكم بعبارة حصيلية وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، إسهاما منا في ورش الجهوية المتقدمة.

وأود قبل كل شيء أن أقف على أهمية هذا اللقاء في تنزيل مضامين الدستور وتعزيز دور الهيئة التشريعية في بلورة وتقييم السياسات العمومية.

وفي البداية، من الضروري أن أعرج عن التحديات الكبرى التي ينبغي أن نعمل سويا على رفعها، بغرض تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة لمجموع

التراب الوطني، ففي إطار العولمة والتنافسية الدولية، باعتبارها فرصة لتأهيل المجال لكي يكون قادرا على استيعاب الاستثمار الدولي في ظل

منافسة قوية، ثم التفاوتات الجهوية، انطلاقا من كونها إن لم تكن تعالج في العمق فإنها ستبقى عائقا أمام مرمى التنمية المندمجة وعبئا ماليا على كاهل

المالية العمومية، ثم تنمية العالم القروي، بحيث أن عدم تدارك التأخر الذي راكمه هذا المجال على مستوى التجهيزات الأساسية والاجتماعية وظروف

العيش وتنوع أسس الاقتصاد القروي والمحافظة على التوازنات البيئية، سوف يصعب تحقيق تنمية وطنية، إذا ظل عدد من المواطنين مقصيين من

مسلسل التراكم وتطوير مهارات الموارد البشرية.

الإشكالية الحضرية وتحدياتها المتعددة، تضخم الاقتصاد غير المهيكل ثم الطلب المتزايد على السكن والتجهيزات، هشاشة الضواحي، صعوبة التحكم

في النمو الحضري، مشكل العقار وغير ذلك، مما يدفعنا للتفكير في مشروع جديد لمدينة مغربية تستجيب لكافة الطموحات وتعزز مكانة الأقطاب

الحضرية كرافعة للتنافسية والولوج للخدمات المتطورة.

تزايد الضغط على الموارد الطبيعية، على خلفية واضحة وهي الطابع الحيوي لهذه الموارد وارتها في التنمية في العقود المقبلة بالتوفر عليها. إن الندرة

في المستقبل هي من ستحدد خارطة النمو العالمي وتوزيع أفضاله.

ضبط النزعات السلبية للهجرة من خلال اليقظة المحلية واستباق ورصد عوامل الاجتذاب العالي بعض المجالات في مقابل تحديد ومعالجة

أسباب النزوح عن البعض الآخر، مما سيخل بتوازن الدينامية المحلية

والديموغرافية.

تلكم هي بعض التحديات التي تشغل علينا وزارتنا إلى جانب أعضاء الحكومة، فإننا موكول لنا كهممة اقتراح استراتيجية عبر تشخيص الاختلالات واستشراف بدائل التنمية.

لقد عملت هذه الوزارة بوعي على بلورة أسس متجددة لسياسة عمومية مجالية غايتها بلوغ تنمية مندمجة وطنية متكاملة وجموية، تضع في صلب انشغالها العنصر البشري.

ومن هذا المنطلق، فقد انبنى تصورنا على توجهات استراتيجية محددة وهي:

- وضع أسس سياسة جديدة لإعداد التراب الوطني والاستشراف المجالي، على ضوء الإصلاحات المؤسساتية الجديدة، خاصة منها الجهوية واللا تركيز؛

- إطلاق جيل جديد من المشاريع الترابية الموجهة إلى التجمعات القروية الصاعدة بتمويل من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛

- التأسيس لتعمير استباقي مستدام تشاركي ومرن قادر على مواكبة الدينامية العمرانية ومعالجة التوسع وتيسير الاندماج الحضري؛

- تثمين التراث المعماري وتطوير مزاولة مهنة المهندس المعماري؛

- استكمال ورش الإصلاح القانوني المنظم للقطاع؛

- تطوير التكوين والخبرة على مستوى مهن الوزارة؛

- تعزيز مهام المفتشيات الجهوية، باعتبارها مصالح غير مكرزة للوزارة بالجهات وتحسين تمثيليتها وتطوير أداءها؛

- إعادة تموقع الوكالات الحضرية في ظل تغير المنظومة الجهوية وتحسين وتجويد حكمتها والرقى بالخدمات وتشجيع الاستثمار.

ولهذه الغاية، فقد تم تسطير أهداف واضحة، ترتكز أساسا على:

1. تطوير آليات تقييم البرامج والسياسات عمومية ذات الصلة بإعداد التراب الوطني والشروع في تقييم التصميم الوطني لإعداد التراب الوطني؛

2. المساهمة في اقتراح مناهج مبتكرة لدعم المقاربة الترابية التشاركية في إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية، انطلاقا من الميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني المتواجد؛

3. تطوير آليات الرصد واستشراف التحولات المجالية؛

4. الارتكاز على التخطيط الترابي الاستراتيجي؛

5. تفعيل استراتيجيات التنمية المجالية والتنمية القروية؛

6. تطوير مرامي التخطيط الحضري والعمراني؛

7. المحافظة على الإرث المعماري والمساهمة في تعزيز وظائف الأنسجة العتيقة.

بالنصف، على أن الآخرين ساهموا بالنصف الآخر. كما أننا عازمون كل العزم على مباشرة مقارنة جديدة لفائدة هذا الوسط الحيوي، ويتعلق الأمر بدعم المراكز القروية الصاعدة (البرنامج الاستثماري ل 2016/2015)، عبر التركيز على التدخل في مجموعة من المراكز القروية الصاعدة لتمكينها من تأطير النطاقات القروية المحيطة بها وتطوير مستوى الخدمات العمومية التي ستقدمها

ما بخصوص التعمير والتنمية الحضرية، فقد أنجزنا 444 تصميم ووثيقة معمارية بين 2012 و2015، وهو ما يفوق ما كان مقررا في البرنامج الحكومي.

وقد مكن إقرار الاستثناء لإنجاز بعض المشاريع الكبرى ذات أهمية اقتصادية واجتماعية من تجاوز بعض الصعوبات التي اعترضت إنجاز هذه المشاريع المساهمة بقوة في الاستثمار الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن التفكير حاليا قائم على ضبط هذه الإجراءات أكثر لتجنب سلبياتها.

بالنسبة للتهيئة وتأمين التراث المعماري، فقد تم تغطية 19 مدينة من أصل 31 من المدن العتيقة. على مستوى التأطير القانوني هناك ترسانة من القوانين التي هي قد أنجزت أو في الطريق إلى المصادقة، فنذكر منها على الخصوص: كين المرسوم لأن هو الآن ديال العالم القروي لأنه في الطريق، قريب، إن شاء الله، احنا في مذاكرة مع الزملاء ديلنا في وزارة الداخلية باش يخرج في أقرب وقت ممكن، كذلك هناك قوانين أخرى اللي كاينة مطروحة في البرلمان، خاصها تتابع من أجل أن ترى النور.

وبهذا نكون قد أتينا على مجموعة من القوانين التي ستعزز المنظومة ديال التعمير في مدننا وقرانا.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة، الأستاذ نبيل.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة، والسادة المستشارون،

يسرني كذلك أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة المخصصة لتقييم السياسات العمومية في مجال الحكامة الترابية، خاصة فيما يتعلق بقطاعي السكنى وسياسة المدينة.

وتعلمون أهمية هذا القطاع بالنسبة لهذه المسألة وضرورة الاعتماد على حكامة من جيل جديد، من أجل بلوغ عدد من الأهداف المتوخاة، الهادفة إلى ديمقراطية الولوج إلى إطار حياة أفضل بالنسبة لكافة الفئات المغربية،

لقد خص صاحب الجلالة في ميدان انشغالنا عناية خاصة، حينما أكد في خطابه السامي على أهمية إعداد التراب الوطني والتعمير في بلوغ تنمية وطنية قادرة على مواجهة تداعيات العولمة، ولقد ارتأى، حفظه الله، أن تكون الجهة الإطار الأمثل والملائم لتنفيذ سياسة إعداد التراب الوطني ولتدبير أمثل لهذه المسألة، أعطى جلالاته توجهاته السامية لإحداث مجلس أعلى لإعداد التراب الوطني، يتشكل من مجموعة من الأطياف، وخاصة رؤساء الجماعات والولاية، وهذا يعد في حد ذاته مكسبا هاما على درب تقاسم المسؤوليات في تدبير المجال.

إن تنشيط وتنسيق التدخلات العمومية التي تهم تهيئة وإعداد المجال كانت من أهم المهام الموكولة لهذا المجلس الأعلى ولجانته، ولهذا الغاية فقد اتخذت كافة الترتيبات لعقد الدورة الثانية له في غضون الحريف المقبل، إن شاء الله.

وبهذا الصدد تم إنجاز تقرير حول واقع الحال لإعداد التراب الوطني في الفترة من 2004 إلى 2009، ونفس الملف أعد أيضا للفترة 2010/2014، ولحد الآن نحن خائضون في التهيء لهذا الاجتماع المقبل لهذا المجلس، إن شاء الله، كما قلنا في الحريف المقبل.

ولمواكبة الجهات في بلورة نظرة استراتيجيه للتنمية الجهوية، فقد عملت هذه الوزارة على إعداد 11 تصميما جهويا، مع دراسة ملائمة للتصاميم الجهوية الحالية والتقطيع الجهوي الجديد، وكذا برمجة 5 تصاميم جهوية جديدة، تم جهات: طنجة-تطوان-الحسيمة، الرباط-سلا-القنيطرة، الدار البيضاء الكبرى-سطات، الشرق، وهذه حسب التقسيم الجديد.

إن أجراة هذه التصاميم تستدعي مباشرة مسألة التعاقد بين الدولة والجهات. وفي هذا المنحى تم عرض 4 برامج عمل جهوية مندججة منبثقة عن التصاميم الجهوية، تخص أربع جهات: تادلة-أزيلال، مكناس-تافيلالت، وادي الذهب-الكويرة، كلميم-السياسة خلال سنة 2014 أمام الكتاب العامين للقطاعات الوزارية، في أفق عرضها على أنظار اللجنة بين الوزارية لإعداد التراب.

وامتدادا لهذا التوجه واعتبارا لما سبق، فقد أولت هذه الوزارة أهمية قصوى لتنمية الوسط القروي، عبر:

- التركيز على تحسين وتقوية التجهيزات والبنيات التحتية الأساسية بهذا المجال؛
- وضع إطار مؤسسي يعمل على ترسيخ الحكامة الترابية وتعبئة الطاقات المحلية؛
- الرفع من تنافسية الاقتصاد القروي، من خلال اقتراح بدائل تنمية مندججة ومستدامة.

لبلوغ هذه الغايات، قامت الوزارة بتحويل وإنجاز 173 مشروع تنموي، بكلفة إجمالية بلغت 2.8 مليار درهم، يساهم فيها صندوق التنمية القروية

السكنى وسياسة المدينة في كل هذه البرامج، لكن كذلك باقي الوزارات التي عملنا على إدماجها اليوم في إطار تحسين جديد للحكامة الترابية، الهادف إلى التفتاة السياسات العمومية على المستوى الترابي، بما أتاح إذن دخول عدد من الوزارات في شركات معنا في عدد من البرامج الهامة والهامة جدا وبمبالغ مالية مميزة.

وأعتقد أن هذا الأمر يلاحظ اليوم على مستوى رونق هذه المدن وعلى مستوى جالية هذه المدن، وبالطبع ليس بالضرورة في كل المناطق وبنفس المستوى، لكن يمكن أن أذكر بأنه في إطار تغيير هذه الحكامة الترابية، هناك مناطق لم تكن تحظى أبدا بأي اهتمام، واليوم يمكن أن نقول بأنها ارتفعت إلى مصف الجهات والأقاليم والمتقدمة في بلادنا.

دعوني أذكر من ضمن ذلك: الجهة الشرقية بأقاليم مختلف، أساسا وجدة، الناظور مثلا وما هو مجاور لها، لكن كذلك مناطق حدودية مثل جرادة وفكيك وبوعرفة، مع استمرار بعض المظاهر السلبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية، أساسا بالنسبة لجرادة أو المناطق الجنوبية الشرقية، التي استفادت كثيرا من هذه السياسات، وهذا ظاهر للعيان اليوم في مدن مثل الراشيدية أو الريصاني أو أرفود أو تنغير أو غيرها أو المناطق الأخرى التي تنتمي إلى نفس هذه الجهة بالمفهوم الجديد، أي جهة درعة-تافيلالت-ورزازات-زاكورة، وكلها مناطق لم تكن تحظى بنفس الاهتمام من قبل أو بعض المناطق المتنامية إلى الأطلس المتوسط، التي استفادت كذلك كثيرا من هذه السياسات أو المناطق الجنوبية العزيزة علينا، التي تعد في طليعة الأقاليم المستفيدة من هذه السياسة.

وأعتقد أن كل ذلك ينطلق من تغيير وتحسين كبير لمنطق الحكامة المحلية، بحيث أننا نعتمد أساسا على المبادرة المحلية في ذلك، وسر النجاح في هذا الأمر هو ألا تكون هذه السياسة وهذه الأموال مخصصة بشكل اعتباطي هكذا، دون الاعتماد على من يحمل المشروع محليا، حمل هذه المشاريع محليا، كما يقال بالفرنسية (le portage local) مسألة أساسية وجوهرية، لأنه لا يكفي أن نبرمج وأن نسطر والتعاون الموجود بين وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني في عالية المشاريع وبين وزارة السكنى وسياسة المدينة ووزارة الداخلية في سافلة هذه المشاريع، يؤدي بنا إلى أنه - حقيقة - يمكن أن نكنفي بتسطير هذه البرامج لوحدها في مكاتبنا أو في الإدارة المركزية، لكن اليوم لا نعتمد أبدا على ذلك، بل نعتمد على المطالب التي تأتينا من الأجهزة المنتخبة المحلية (مجالس محلية أو إقليمية أو جهات أو الإدارة الترابية) التي تساهم بشكل كبير في الدفع بعجلة التنمية المحلية، خاصة في الشق المرتبط بالتهيئة الحضارية، ولكن كذلك بالنسبة لبعض القرى، وهو ما يجعل أننا نعطي ضمانات حقيقية اليوم من أجل الصرف الأمثل لهذه الأموال ومن أجل توجيهها بشكل دقيق إلى المناطق التي توجد في وضعية حاجة كبيرة.

بالطبع، بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن أسطر بدوري على ما

والهادفة كذلك إلى أن نعطي لمختلف جهاتنا مزيدا من الرقي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعلى مستوى ظروف عيش ساكنة هذه المناطق.

بالطبع، تعلمون أنه ننطلق في وزارة السكنى وسياسة المدينة من منطلقات أساس، وهي: تقليص الفوارق الجالية بين مختلف جهات المملكة وأقاليم المملكة، وكذلك الاهتمام أكثر بالمناطق النائية والحدودية والجبلية، بالنظر أنه رغم الجهود التي بذلت في كل هذه المناطق، لم تحظ، مع الأسف، بما هي في حاجة إليه من اهتمام من أجل أن تصطف بشكل مميز على مستوى التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ووزارة السكنى وسياسة المدينة في تنسيق عريض ومكثف مع وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، بحيث أنه كنا نشكل ذات واحدة إلى حدود هذه السنة وشهور معدودة، ليس فقط في هذه الحكومة، لكن كذلك في الحكومات السابقة، مما جعل أن السياسات المتبعة على مستوى إعداد التراب والتعمير والسكنى، واليوم سياسة المدينة، هي سياسات متكاملة متداخلة ومتجانسة. ويستمر الوضع على هذا الحال، الحمد لله، رغم وجود وزارتين على هذا المستوى، وهو ما أتاح لنا في إطار نفس هذا التوجه أن نولي أهمية بالغة وعناية قصوى لهذه المناطق الهشة التي تكلمت عنها، ولكن، كذلك إلى الأحياء الهامشية، الأحياء الفقيرة، الأحياء التي تعاني من مشاكل جمّة في ضواحي المدن وكذلك في المناطق النصف حضرية أو النصف قروية، وهذا الأمر جعلنا نعتمد على ما تتوفر عليه من آليات من أجل القيام بهذا الدور في فترة أولى، على أساس الاعتماد على صندوقين اثنين، تكلم زميلي، السيد إدريس مرون على أحدهما، وهو صندوق التنمية القروية، ويكفيني ما قدمه في هذا الشأن من أجل الاهتمام بعدد من المناطق الجبلية، منها والنائية والحدودية - كما قلت - ويستمر الأمر على أساس طلبات موجهة من قبل المعنيين في المناطق، في إطار اختيار ديمقراطي محكم، يعتمد على حكامة مميزة، ويعتمده كذلك على مشاريع تتميز بانخراط الساكنة المحلية والنسيج الجمعي المؤطر وكذلك الهيئات المقررة على المستوى المحلي، أي من جماعات وأقاليم أساسا، وفي بعض الحالات كذلك الجهات.

وهناك الشق الآخر المرتبط باستعمال صندوق التضامن للسكن، والذي يسمى اليوم "صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري" منذ هذه الحكومة في القانون المالي المخصص لسنة 2012، أي الذي عملت الحكومة في بداية عهدها على تحضيره وتغييره.

ويمكن القول بأنه اعتادا على هذين الصندوقين، ولكن أساسا على صندوق التضامن للسكن، هناك مبالغ مالية هامة وهامة جدا تصل إلى ما يناهز 10 ملايين من الدراهم التي خصصت للغايات التي ذكرتها من قبل، مما أتاح إمكانية تعبئة ما يناهز 5 مرات هذه المبالغ، إذا أضفنا ما قدمته باقي الوزارات، وعلى رأسها وزارة الداخلية التي تعد شريك أساس لوزارة

2- محاربة الآيل للسقوط في بلادنا؛

3- وأخيرا إعادة هيكلة عدد من الأحياء الناقصة التجهيز أو غير القانونية، كما تسمى.

يكفي أن أقول بأنه فقط في ظل هذه الحكومة هناك ما يزيد على 75 ألف أسرة التي خرجت من مدن الصفيح في هاذ الحكومة فقط، من مدن الصفيح، وارتقت إلى سكن من وضعية مختلفة، وهناك كذلك الاهتمام اليوم ب 43 ألف أسرة تقطن في الآيل للسقوط، وهناك برامج تغطي 22 ألف أسرة، والباقي يأتي من أجل محاولة القضاء على هذه الظاهرة، التي هي على أي حال لن تنتهي بالنظر إلى تآكل النسيج العتيق المغربي، وهناك الاهتمام الذي توليه بالأحياء الناقصة التجهيز، التي - كما تعلمون - تتزايد بالنظر إلى تزايد الهجرة من القرى إلى المدن والنظر إلى ما نصل إليه يوميا من سكن عشوائي غير قانوني في ضواحي مدن مختلفة، لكن كذلك في ضواحي عدد من المراكز الصاعدة.

في كل هذه المناطق اليوم هناك برامج للتدخل من أجل تحسين إطار الحياة للسكان المغربية..

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك.

السيد عزيز رباح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

يشرفني أن أشارك معكم في هذا النقاش المهم حول تقييم السياسات العمومية، وبالضبط في هذا الموضوع "الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية".

أعتقد أن هذه المبادرة لاشك أنها ستساهم في أن تضيف لبنة أخرى في هذا الحوار الدائم والنقاش الدائم بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية، ثم أيضا أن تخرج بعض القطاعات من الأسئلة الآنية العادية المعروفة إلى مناقشة السياسات العمومية.

فتفاعلا مع هذا، حاولنا ما أمكن أن نربط ما نقوم به مع ما ينتغيه مجلسكم الموقر فيما يتعلق بالحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية، وفق ما نراه.

لما قدمت الحكومة يعني تصريحها، يعني كل القطاعات الوزارية وبالضبط قطاع ديال التجهيز والنقل واللوجستيك، يعني قدمنا برنامج ل

قنا به معا، وتستمر في القيام به اليوم وزارة التعمير بالاعتماد على التخطيط من أجل بلوغ كل هذه الأهداف، سواء تعلق الأمر بالعمل الذي يقام على مستوى إعداد التراب أو بالاعتماد على نظرة جديدة للتعمير - تكلم زميلي على التعمير الإستباقي، أضف إلى ذلك التعمير العملياتي (l'urbanisme opérationnel) الذي يجعل أتنا تتكيف مع الواقع المحلي، ونسعى حقيقة إلى أن نجد، خاصة أنه تم تجديد اليوم جل وثائق التعمير في أساس المدن المغربية الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة، ولكن كذلك في عدد من المراكز الصاعدة وعدد من المدن من القرى أي في المجال القروي.

وفي هذا الاتجاه وتحسينا ربما لهذا التدبير، هناك دور أساس تطلع به الوكالات الحضرية، وهذه الوكالات الحضرية عرفت بدورها توسيع لعدددها، بحيث أنها مرت من 25 إلى 29، وهناك طموح إلى أن يتم إحداث وكالات أخرى وقتما توفرت الظروف إلى ذلك.

وإذن أشير كذلك إلى المجهودات التي بذلت بالإضافة لما ذكره زميلي من أجل التكيف مع الواقع المحلي وتحسين شروط الساكنة المحلية، بالاعتماد على البناء بالمواد المحلية، وهو مسألة أساسية حتى لا نسقط في تشويه الفضاء الجمالي السكاني لوطننا، خاصة في بعض المناطق، ثم تسهيل مسطرة الولوج إلى رخص البناء ثم رخص السكن من خلال ما اعتمده هذه الحكومة في هذا الشق.

أريد كذلك أن أتطرق إلى مسألة سياسة المدينة، التي تعد - كما قلت - تلك المقاربة الجديدة التي اعتمدها هذه الحكومة، والتي جعلتنا اليوم نمر بسرعة من مرحلة التفكير إلى مرحلة الإنجاز، وهذا ما جعلنا اليوم نتوفر على أزيد من 100 مشروع مدينة مملوس ممول، وعدد من هذه المشاريع بدأت فيها الأشغال في مناطق مختلفة، واعتمدنا في ذلك على توزيع جهوي وعلى توزيع للأقاليم، حتى تتمكن من تغطية كل الجهات المغربية وكل الفضاءات، وتلك التي ذكرتها. بالطبع هناك مدن كبرى، أذكر من ضمنها: طنجة، تطوان، مراكش، الرباط، سلا، الدار البيضاء، أكادير، وجدة، مع الاستمرار الناظور أو غيرها الحسمة في طور التحضير بمبالغ كبيرة أو مدن متوسطة أخرى مثل: ورزازات أو الراشيدية أو الريصاني أو الجديدة أو آسفي أو غيرها من المناطق التي مست على هاذ المستوى، ولكن كذلك بالاعتماد على بعض التمويلات التي ذهبت إلى بعض المراكز الصاعدة وبعض القرى، وهذا في إطار تساوي الحظوظ.

ويكفي أن نذكر بأنه لحد الآن فقط، من موارد الصندوق التضامن للسكن، استطعنا أننا نوفر ما يناهز 7.5 مليار من الدراهم من أجل هذه السياسة، بالطبع بما تتيحه من إمكانيات جلب أموال أخرى من قبل وزارات أخرى.

وأريد في هذا الباب أن أذكر بسرعة، في النهاية، المجهودات الكبيرة التي بذلناها في 3 مجالات أساسية، التي هي من اختصاص هذه الوزارة:

1- محاربة مدن الصفيح؛

- أولا، تعزيز التمثيلية الترابي للوزارة، فممكن ليا نقول لكم بأنه عملنا على تقوية قدرات المديريات الجهوية الإقليمية، عبر دعم وتعزيز اختصاصاتها، يعني خذنا قرارات باش فوضنا لها حتى فيما يتعلق ب (le seuil d'approbation)، بمعنى كان هناك الشيء كلشي تيجي إلى المركز، فحرصنا على أن لا يأتي إلى المركز إلا في حدود 10%، وخاصة فيما يتعلق بالصفقات، وهذا شيء مهم، اللي خلانا كنسرعو من الوتيرة ديال المصادقة على الصفقات، ثم إحداث مديريات ترابية جديدة على مستوى بعض الأقاليم؛
- على الإصلاح المؤسساتي، تطوير عمل اللجنة في النقل الطرقي، تطوير عمل اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، والآن تم الإعداد نهائيا، ونحن في المشاورات الأخيرة لتحويلها إلى وكالة وطنية للسلامة الطرقية؛
- تقنين وتنظيم القطاع وإعداد مخططات النقل الوطنية والجهوية والإشراف على طلبات العروض ومنح التراخيص ومراقبة مدى التزام الناقلين؛
- ثم أيضا تطوير عمل المركز الوطني للتصديق والتجارب (CNEH¹) لتأطير المراقبة التقنية لل عربات.
- فيما يتعلق بالبنيات والأشغال العمومية، دائما في مجال الإصلاح المؤسساتي، تطوير عمل مديريةية التجهيزات العامة (la direction des équipements publiques)، اللي بالمناسبة هي اللي كقوم بعملية - إن صح التعبير - التدبير المفوض، كانت عندنا حدود تقريبا 3 مليار، هي اللي تندبروها مع واحد العدد ديال الوزارات. اليوم يمكن ليا نقول لكم تندبرو الآن ما يقارب من 13 مليار ديال الدرهم، بمعنى رجعت واحد النوع من الثقة بين هذه المديرية والقطاعات الوزارية، وخاصة على المستوى المحلي والترابي وكثير من المشاريع ترابيا يعني محليا تقوم بها هذه المديرية؛
- ثم أيضا تطوير المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية؛
- ثم تطوير أداء (les SLM²) المصالح المستقلة لمعدات الأشغال العمومية. بالمناسبة، هاذي واحد العدد ديال المصالح الموجودة جهويا، وهي اللي كنتدخل فيما يتعلق بفك العزلة على المستوى المحلي وعلى المستوى الجهوي وخاصة في العالم القروي؛
- دائما في مجال إصلاح النقل، يعني الإصلاح المؤسساتي للنقل الجهوي، إعادة هيكلة المكتب الوطني للمطارات، إعادة هيكلة وتنظيم المكتب الوطني للمطارات، أخذا بعين الاعتبار ما ورد في

2016/2012، وخذنا بعين الاعتبار واحد المجموعة ديال المضامين وردت في التصريح الحكومي، والذي يتعلق بما نحن بصدده، بمعنى متطلبات التنمية الجهوية والحكامة الترابية.

أشير فقط إلى بعض الإشارات التي وردت في التصريح الحكومي: تدعيم القدرة التنافسية، الاقتصاد الوطني والجهوي، تنمية منسجمة ومتكاملة ومتوازنة للبنيات التحتية للنقل على مستوى الجهات، الاستمرار في السياسات الإيرادية للاستثمار في البنيات التحتية للنقل والتوزيع العادل لها، تكامل أنواع النقل وتشجيع النقل المتعدد الأنماط، ضبط التخطيط والبرمجة والتمويل، ثم رفع مستوى العرض وجودة الخدمات وطنيا ومحليا.

ملي درنا هاذ البرنامج، ركزنا على 3 ديال التوجهات الأساسية هي:

- التنافسية والتنمية العادلة، وحرصنا أن نضيف هاذ الكلمة "التنمية العادلة والمستدامة"؛

- التوجه الثاني: جودة وسلامة خدمات النقل؛

- والتوجه الثالث: الشفافية، الحكامة الجيدة والفعالية.

هاذو هما التوجهات اللي حكموا، وسبق لنا أن عرضناها في مجلسكم الموقر. ثم ترجم هذا كله يعني إلى مجموعة من المحاور، أشير إليها، ومن بعد ذلك سأفسر بعضها، مرتبطة بما نحن بصدده:

- المحور الأول هو الإصلاح المؤسساتي؛

- المحور الثاني هو الإصلاح التشريعي؛

- المحور الثالث هو البنية التحتية أو التجهيزات الأساسية؛

- المحور الرابع تنمية الخدمات وتطويرها المرتبطة بالقطاع؛

- والمحور الخامس تنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع، لأننا أدركنا بأن قطاع النقل، هناك واحد العدد ديال الأنشطة الاقتصادية مرتبطة به، فأخذت بعين الاعتبار في العمل ديال الوزارة؛

- ثم تثمين الملك العمومي والمقالع، وأتم تعلمون التفاصيل فيما يتعلق بالملك العمومي، وخاصة الملك العمومي البحري والمقالع؛

- قطاع البناء والأشغال العمومية، وخاصة فيما يتعلق بتطوير يعني المتدخلين في هذا المجال، الشركات ومكاتب الدراسات والمختبرات؛

- الموارد البشرية والتكوين؛

- التمويل والشراكة مع القطاع الخاص، الذي يعتبر - أعتقد - من أهم التحديات في المستقبل، لكي نسرع من وتيرة إنجاز البنية التحتية، لكي نصل إلى جهات وإلى أقاليم وإلى مدن، ربما لم تصل إليها البنيات التحتية الكبرى؛

- ثم أخيرا الحكامة الجيدة.

في مجال الإصلاح المؤسساتي أشير فقط يعني في هاذ المجال:

¹ Centre National d'Essais et d'Homologation

² Service Logistique et Matériel

فيما يتعلق بالخطط، لأن هاذ الشيء في نفس الوقت كنجاب على ما تقوم به الوزارة على الصعيد الوطني وارتباطها بالخلي والجهوي، لكن كنجاب على بعض الأسئلة التي وردت في التقرير:

- فيما يتعلق بالخطط، لأن هناك حديث أيضا على قضية الخطط، تفعيل يعني وتنزيل، إعداد وتفعيل السياسة المينائية 2030، وكما تعلمون أنها موزعة على كافة جهات المملكة المطلة على البحر، موانئ جديدة وتوسيع الموانئ وإعادة تأهيل الموانئ الحالية؛
- تفعيل السياسة اللوجيستكية 2030 وإعداد المخطط 2020/2014، وأنا غادي نشير إلى بعض الأمور في إطار الشراكة مع الجهات؛
- إعداد المخطط الطرقي الجديد، انتهينا منو، المخطط الطرقي الجديد ل 2035/2016؛
- إعداد الآن نحن في المراحل النهائية لإعداد المخطط السككي؛
- الانتهاء من إعداد استراتيجية أجواء لطيران المدني، ومرتبطة بما هو وطني عموما وبما هو جهوي، خاصة في إطار النقل الجوي المحلي؛
- الانتهاء من إعداد العقود البرنامج فيما يتعلق بنقل البضائع، النقل الدولي، نقل المسافرين، البناء والأشغال العمومية؛
- إعداد عقود البرامج مع المؤسسات العمومية الجديدة، لأن جميع المؤسسات العمومية انتهت إما في 2015 أو غنتهي في 2016، فالآن أعدنا الشركة الوطنية للنقل واللوجيستك، المكتب الوطني للمطارات، الشركة الوطنية للطرق السيارة، الوكالة الوطنية للموانئ، المكتب الوطني للسكك الحديدية وغيرها، عقود برامج ديال 10 سنوات المقبلة من أجل تطوير البنيات والخدمات الموجودة. بعدا تطوروا ما هو موجود، ولكن أيضا إنشاء بنيات تحتية جديدة لتمكين جهات المملكة كلها من الخدمات ملائمة.
- فيما يتعلق بالحكومة، وهي مرتبطة بطبيعة الحال بتحسين جودة البنيات التحتية وإنجاز المشاريع، ثم أيضا بتحسين الخدمات، أشير:
- تفعيل وتقوية مهام المفتشية العامة، أننا رجعنا إدارة ما بقاش فقط شخص، ولكن إدارة ب 4 أقسام وبالمصالح اللي كنتشغل، بعد الاتفاق مع وزارة المالية ومع الوظيفة العمومية؛
- تعزيز دور مؤسسة الوسيط، وهاذي كنتعاج جميع الملفات بما فيها الملفات التي تأتي من المواطنين بعيدا وتأتي من الشركات بطريقة إلكترونية حتى، بحيث درنا واحد الشباك إلكتروني اللي كنتوصلو بالشكايات من عند المواطنين ومن عند الشركات؛
- إعادة النظر في منظومة الصفقات العمومية، وخاصة وخاصة تفعيل مبدأ الأفضلية الوطنية للشركات العمومية، والذي أعطى، الحمد لله،

مختلف أجهزة الحكامة والرقابة، وخاصة بالمجلس الأعلى للحسابات؛

- في مجال اللوجيستك، تفعيل وتنزيل وإنشاء الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية وإحداث المرصد الوطني للتنافسية اللوجيستكية.

ثانيا، في المجال الإصلاح التشريعي:

- الإصلاح التشريعي يمكن نقول للسادة المستشارين بأنه وجدنا تشريعات ترجع إلى قرن من الزمن في كثير من المجالات، في مجال مثلا المقالع في المجال البحري، يعني ترجع إلى 1919، 1914، في مجال النقل ترجع إلى 50 سنة، نصف قرن، خاصة في مجال النقل الطرقي، فإذن أعدنا 24 مشروع قانون، 35 مرسوم، 80 قرار وزاري، ثم 11 قرار مشترك، وتهم بالخصوص النقل الطرقي، لا داعي لعرضها، عندنا اللائحة ديالها، وسبق أن أعدناها في كتيب ثم عدناها، ثم في مجال النقل البحري، في مجال الجوي، في مجال الملك العمومي والمقالع، يعني على سبيل المثال مشروع المقالع صادقتوا عليه، والملك العمومي البحري أحدثنا قانون لكي يتوجه الملك العمومي البحري على مستوى الجهات وعلى مستوى جميع شواطئ المملكة إلى مجال الاستثمار، وليس إلى مجال السكن الخاص، إلى مجال الاستثمار؛
- التجهيزات العامة اشتغلنا على مستوى إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات، هاذ المديرية ديال التجهيزات العامة مع وزارة المالية كنتشغلوا باش تولى وكالة ديال التجهيزات العامة؛
- ثم أخيرا، غيرنا المنظومة التي تتعلق بتأهيل وتصنيف المقاولات، وجعلناها منظومة أكثر شفافية، ثم أزلنا كل الحواجز، لأن كان الإنسان كيدوز على مستوى الجهة عاد كيحي على مستوى المركز. الآن عن طريق الانترنت، يمكن مباشرة أينما كان أن يتواصل مع المركز لتقديم ملفه فيما يتعلق بتصنيف وتأهيل المقاولات والمختبرات بطريقة شفافة، ويحصل على مسار ملفه إلى آخر القرار، ثم أيضا عندما يعطى القرار يعطى معللا، يعني القرار ديال اللجنة.
- فيما يتعلق بالاستثمارات، إذن الإصلاح المؤسساتي، الإصلاح التشريعي، وارتباطها - كما قلنا - بما هو محلي وجمهوي، في مجال الاستثمارات كان إجمالا سنصل إلى حجم استثمارات ما بين 2012 و2016، أنا كنتكلم عن الوزارة مع المؤسسات العمومية التابعة لها والشركات الوطنية، إلى ما يقارب من 166 مليار موزعة بشكل يراعي حاجيات الأقاليم وأولوياتها. وكما قلت كم من مرة، نحن مستعدون، يعني أعدناها، أعدنا الآن على كل إقليم أشسنو أنجزنا، في المطارات إذا كانوا المطارات، في الموانئ إذا كانت الموانئ، في الطرق إذا كانت الطرق، في كلها موزعة على الأقاليم لتتق المقارنة بين مرحلة ومرحلة.

النقل السياحي، نقل المستخدمين، النقل القروي. كلهم خاضعين لدفاتر تحملات، وليس نظام الرخص، ودفاتر تحملات، وليس نظام الرخص؛

- إحصاء وتحديد وتثمين الملك العمومي البحري للاستثمار الوطني والمحلي، غادي نسايلو قبل نهاية السنة باش نعرفو جميع الملك العمومي البحري على الصعيد الوطني - كما قلنا - يعني الملك العمومي اللي كيتستغل واللي ما كيتستغلاشي واللي كيتستغل بطريقة قانونية واللي كيتستغل بطريقة غير قانونية. وهاذ الشي كتحددوه تقنيا، باش نديرو من بعد التحديد الإداري، نحفظوه نهائيا، لأن ما كانش محفظ، لم يكن محفظا، وبالتالي، كان يسهل التطول عليه.

على مستوى الشراكة مع الجماعات الترابية:

- في قطاع الطرق، أعدنا - يعني يمكن لي نقول لكم - 90 اتفاقية شراكة، 90 اتفاقية شراكة موقعة بغلاف مالي يبلغ إلى 5.2 مليار درهم، تساهم الوزارة ب 2.8 مليار ديال درهم، مع الأقاليم، 81 اتفاقية في طور الإعداد، تم معظم جهات المملكة. البرامج اللي كنديروا الآن في التأهيل ديال الطرق، كنديرو ديال 5 سنوات، كنديروها مع الأقاليم، كتحددو معهم الأولويات، وكنتفقو معهم حتى على كل سنة أشنو هي الأولوية ديال كل سنة.

فإذن، 80، 90 اتفاقية، بالإضافة إلى 81 اتفاقية شراكة، يعطي بطبيعة الحال هاذ البرنامج أهمية خاصة لتأهيل صيانة الشبكة الطرقية، استكمال يعني البرنامج الطريقي الثاني وبرنامج التأهيل الترابي. والآن، مع وزارة الداخلية نحن في المراحل الأخيرة، ما بغيناش نديرو 2 ديال البرامج، كنعرفو في العالم القروي، كان برنامج ديال التأهيل الترابي³ (PMAT)، وكان برنامج ديال الطرق القروية⁴ (PNRR2).

قلنا هاذ جوج ما عندهم معنى، فاتفقنا مع وزارة الداخلية، الحمد لله، احنا في المراحل الأخيرة، باش يكون برنامج واحد متكامل، وسيمهم بالخصوص المناطق التي لم تنل حظها، وخاصة المناطق الجبلية؛

- قطاع النقل الجوي، مع الجهات: وقعنا اتفاقيات مع جهات المملكة، جهة الجنوب، سوس-ماسة-درعة، تازة-الحسيمة-تاونات، مكناس-تافيلالت، والبقية تأتي، باش نقصو من الكلفة ديال التذكرة على المستوى الوطني ب 50%، ونزيدو في (les fréquences)، نزيدو حتى في (les fréquences) يعني فيما يتعلق بالنقل الجوي، ثم أيضا التعاون والشراكة مع الجهات فيما يتعلق بالمطارات، مطار بني ملال تدار مع الجهة ديال تادلة-أزيلال، ثم الاتفاق مع الجهات، بعض الجهات المعنية بحال طنجة

أنه الآن أغلب الصفقات تفوز بها الشركات الوطنية، سواء على المستوى المحلي الجهوي أو على المستوى الوطني؛

- افتتاح الصفقات العمومية التي تفوق قيمتها 5 مليون ديال الدرهم، وهذا كيخلينا أننا حتى المشاريع اللي كيتشكوا الناس على المستوى المحلي وفي العالم القروي، تقوم بعملية افتتاحها لكي تستجيب لحاجيات القرى ولحاجيات المدن؛

- إحداث خلية مركزية لمعالجة الصفقات العمومية العالقة؛

- تقييم البرنامج الوطني الأول والثاني للطرق القروية، درنا صفقة واخذينا مكاتب دراسات باش يديروا لنا التقييم ديال الطرق القروية، الأول والثاني، باش يعطينا هل وصل إلى نتأجه المرجوة أم لا بد من الأخذ بعين الاعتبار في البرنامج الجديد؛

- خلق مرصد قطاعية: المرصد الأول، البناء الأشغال العمومية، التنافسية المينائية، اللوجستيك، الطيران المدني اللي كييعطينا المؤشرات ديال توزيع هذه المشاريع، جودة هذه المشاريع، إنجاز هذه المشاريع، ثم مقارنة البلاد ديالنا في هذه المجالات مع بلدان أخرى. فإذن، هذه مرصد كلها، يعني الحمد لله، أعطينا الانطلاقة ديالها، وبعضها أنجز جزئيا، والبعض الآخر قيد الإنجاز، يعني البعض اللي تقدمنا فيه، كين المرصد اللي درنا على مستوى الهيئات، بحال المرصد الوطني للوجستيك؛

- تسريع وتيرة مسطرة الحصول على تراخيص بحث واستغلال المقالع. هاذ القضية يمكن لنا نشيرو لها، وهذا كيهم التنمية على المستوى المحلي والجهوي، لأن المقالع واحد الثروة اللي كحتاجوها على مستوى البنيات التحتية، هاذ الرقم راه كنت سبق ليا عطيتو، أنه وجدنا 1700 ديال المقالع هي المرخصة، بعضها متوقف، هذه الحكومة في 3 سنوات رخصت ل 500 مقلع، استجابة لمطالب التنمية المحلية والتنمية الجهوية؛

- تبسيط المساطر في الحصول على شهادات التصنيف والترتيب وتصنيف المقاولات؛

- ترخيص مكاتب الدراسات؛

- الشبكات الوحيد في الموانئ (PORTNET)، الذي، الحمد لله، الآن يشتغل، والموردين والمستوردين الآن يستعملونه على مستوى الدار البيضاء، وبدأنا بعملية التعميم ديالو على مستوى الموانئ ديال المملكة؛

- تراخيص لخدمات النقل؛

- العمل على حذف نظام الرخص، باش ما يجيوش للرباط، مباشرة، فيه واحد العدد ديال القطاعات لتعليم السياقة، النقل المدرسي،

³ Programme de Mise à Niveau Territoriale.

⁴ Programme National de Routes Rurales, phase 2

برامج ديال التنمية الحضارية ديال 5 سنوات المقبلة، بعضها أمضي ووقع أمام جلالة الملك، ووزارة التجهيز والنقل تساهم بقدر محترم مع جميع هذه المدن. يعني نعطيك فقط كأمثلة: الدار البيضاء وقعنا أمام جلالة الملك، الرباط، مراكش، طنجة، وجدة، تطوان، القنيطرة... واللائحة مستمرة، جميع المدن يعني في إطار التنمية الحضرية، وخاصة فيما يتعلق بسلسلة التحرك والتنقل ديال المدن ويعني المدارات ديال المدن؛

- فيما يتعلق بالسلامة الطرقية - ولا أطيل - يعني حرصنا، ما أمكن، أنه تكون برامج مع الجهات. على سبيل المثال: أحصينا جميع النقط السوداء والمسارات الطرقية اللي كنتكثر فيها حوادث السير، فأعدنا برنامج لإحداث.. هاذ البرنامج أعدناه، ماشي عاد غنطبقوه، راه بدا كيتطبق من 2013، درنا فيه 3 مليار ديال درهم، اللي كيزول النقط السوداء وكيعالج المسارات.

من المسارات اللي كيعالجها 2 فقط كنستحضرهم: المسار هو الطريق الوطنية ديال الجنوب، بطبيعة الحال كنوسعوها، في انتظار، إن شاء الله، نستكمل الدراسات فيما يتعلق بالمطالب ديال الإخوان ديالنا ديال الجنوب، والمسار ديال مراكش وورزازات، وبالمناسبة الصفقة الأولى، المحور، الجزء الأول راه، الحمد لله، قريب ننتهي منو. آخر صفقة ديالنا تقريباً 400 مليون ديال درهم ما بين مراكش وورزازات على مستوى تيشكا أعلن عنها وأعلنت على الشركة التي فازت بها.

هاذو 2 ديال المسارات ضمن 10 و11 ديال المسارات اللي كنعقدو تكتر فيها حوادث السير وفيها صعوبة التنقل، وهذا تدار بطبيعة الحال بتنسيق مع الجهات.

فإذن هذا كله قلت نوع من الشراكة مع الجهات ومع الجماعات ومع المدن في إطار تنمية البنية التحتية وتمية الخدمات.

أود في الأخير أن أشير أنه تفاعلاً مع الجهوية الموسعة، يعني قمنا بمراجعة.. يعني ابدينا احنا هاذي سنة ونصف، مراجعة الهيكل التنظيمي ديال الوزارة، واشتغلنا مع وزارة المالية، وقدمنا لهم هيكل تنظيمي اللي غيعزز الصلاحيات ديال المديرية الجهوية، وكنوجدو انفسنا باش نكونوا ضمن ما يسمى كنعرفوا على مستوى الجهات مطروح 2 ديال الخواج:

- مطروح أن تكون ما يسمى ب"الأقطاب"، أقطاب البنية التحتية، الأقطاب الاقتصادية، الأقطاب الاجتماعية، احنا غنكونو جزء من الأقطاب ديال البنية التحتية، فأعدنا الهيكل التنظيمي المناسب؛

- ثم أيضاً التعاون والشراكة مع الوكالات الجهوية يعني المزمع إحداثها، فاحنا حاولنا الآن نوجدو الهيكل التنظيمي وتطوير الصلاحيات باش نواكبو هاذ الجهوية الموسعة.

وشكرا.

والدار البيضاء ومراكش حول المطارات الجديدة، إن شاء الله، التي ستحدث في إطار سياسة أجواء؛

- فيما يتعلق بقطاع اللوجستيك، الآن بدأنا نضع المخططات الجهوية للوجستيك، وتم تحديد حتى العقارات، وصلنا إلى تحديد، لأن في الخطة الإستراتيجية للوجستيك كين 3000 هكتار، الآن حددنا العقارات على الصعيد الوطني، وصلنا ل 2850 هكتار على المستوى، وبعض الجهات صافي وصلنا إلى المخطط، يعني مثلاً طنجة تقريبا المخطط شبه واجد، وغندناو أول محطة لوجستكية على المستوى الجهوي.

الآن مشينا عند مراكش، مشينا عند أكادير، مشينا عند وجدة، مشينا عند الرباط، مشينا عند القنيطرة، مشينا أيضاً عند الجنوب الداخلة، بحيث هاذ المخططات الجهوية مستوى اللوجستيك.

أكثر من ذلك، أنه أطلقنا إعداد برنامج ما يسمى ب"الوجستيك الحضري" و"الوجستيك القروي"، اللوجستيك الحضري مع المدن، وابدنا بالدار البيضاء، والآن النموذج غنعرضوه على جميع المدن، اللوجستيك الحضري فيما يتعلق ب (les Parkings)، فيما يتعلق بمواد البناء فين يمكن لهم يكونوا، فيما يتعلق بالتخزين (les entrepôts) ديال تخزين يعني المواد، فيما يتعلق ب.. فين يمكن لنا نديرو (les hydrocarbures)، المحروقات، هاذي واحد الخطة طلقناها مع المدن، وابدنا بأول مدينة كتجربة البار البيضاء اللي غنعموها، إن شاء الله، على مستوى جميع المدن ديال المملكة؛

فيما يتعلق بالقروي، الفلاح الصغير عنده إشكال فيما يتعلق بالوجستيك، سواء في تسويق منتوجه أو سواء في تخزين المنتوج، والآن مع وزارة الفلاحة ومع الوكالة ديال التنمية الفلاحية، وجدنا برنامج ديال اللوجستيك في العالم القروي؛

- فيما يتعلق بقطاع المقالع، يعني دائماً في الشراكة مع الجهات، الآن بدينا كنيشتغلوا ماشي فقط على التراخيص للمقالع، كنيشتغلوا على إعداد أقطاب لوجستكية وصناعية للمقالع، وأول مشروع في بنسليمان، وكين 4 المشاريع نموذجية في تازة وصفرو وفي السارة، واللي غنعموها، إن شاء الله، فين ما غيكون (gisement)، فين ما غيكون واحد يعني الرصيد ديال المقالع بدل ما ناخذوهم ونديوهم وسط المدن وغيرهم، حيث هم غنحاولو نديرو مناطق لوجستكية. الآن أول نموذج مع وزارة الصناعة هو ديال بنسليمان، المخطط موجود، الدراسة اكتملت، الآن غنوجدو يعني المواصفات أو (les termes de référence) باش يمكن نديرو طلبات عروض، باش نبحتو على شركات مع القطاع الخاص؛

- في مجال النقل الطرقي، تخمين وتطوير الشراكة بين الشركة الوطنية للنقل والوجستيك لتسيير المحطات الطرقية؛

- في مجال يعني التنمية الحضرية، أتم تعلمون بأن جميع المدن عندها

● الآلية الأولى هي الآلية التشريعية، وانتوما كتعرفوها، وأنتوما مشكورين، لأنكم صادقتو على القانون الأول اللي هو قانون الإطار، واللي جا في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اللي عنها قوة قانون واللي غادي نتكلم لكم عليها.

كذلك صادق المجلس الموقر ديالكم على قانون الساحل اللي هو جا بواحد الخطوة هائلة فيما يخص المحافظة على التوازنات البيئية في السواحل المغربية، واللي كتعرف واحد الانتهاكات بيئية خطيرة جدا، لا من الاستغلال ديال الكتبان الرملية ولا ديال الملك العام ولا ولا التدفقات السائلة ولا الصناعية إلى آخره. وهاد القانون أعطانا التجذر الوطني القانوني باش يمكن لنا نديرو المخططات الجهوية للمحافظة على الساحل وكذلك المخطط الوطني للمحافظة على الساحل.

كذلك جينا 3 مراسيم اللي مهمة جدا، اللي هي المرسوم ديال النفايات الخطيرة على المستوى الوطني، وكتعرفوا بأن عندنا 300 ألف طن ديال النفايات الخطيرة، اللي كانت كتضر بالصحة ديال المواطنين، كتلوث الموارد وما كتعرفوهاش فين كنتنج وفين كمتشي، وكذلك هاذ النفايات الخطيرة كانت كتشكل واحد المشكل خطير فيما يخص الاقتصاد الباطني، بحيث المغرب كان كيخسر واحد الكمية هائلة من العملة الصعبة، لأن هذه المواد كانت كتصدر على برا وكتباع على برا، وما كتتمش داخل المغرب. فجا هاذ المرسوم باش يقنن هاذ الموارد.

وكذلك المرسوم ديال تصدير واستيراد النفايات الخطيرة، اللي حتى هو كيفك واحد المشكل كبير في السلاسل المهنية ديال النفايات الخطيرة.

كذلك المرسوم ديال الشرطة البيئية، اللي أول مرة جا كيغطينا الحق باش تكون عندنا واحد الشرطة بيئية، اللي غادي تتبع البرامج البيئية، غادي تتبع هاذيك الدراسة ديال التأثير على البيئة وهذيك الموافقة البيئية اللي كنا كنعطيو، ولكن ما كتعرفوش واش البرامج التنموية كتحترم الشروط اللي عندها في دفاتر التحملات ديال الموافقة البيئية ولا لا، فجيها بالشرطة البيئية.

هاذي فيما يخص الآلية التشريعية اللي مازالين كنعلموها، لأن مازال عندنا الرهانات ديال التلوث الصناعي، التدفقات المائية في السواحل، قانون التربة كذلك اللي مازال كنعشغلوه عليه، فهذا فيما يخص الجانب التشريعي؛

● فيما يخص الجانب التنظيمي، لأول مرة في تاريخ وزارة البيئة أو الوزارة المنتدبة، عندنا تمثيلات الآن جمهورية للوزارة، وغادي يتخلقوا 6 ديال المديرات الجهوية هاذ السنة، و6 ديال المديرات الجهوية السنة المقبلة، هاذ المديرات الجهوية اللي غيكون عندها الدور أنها تحرص على تنزيل التنمية المستدامة اللي احنا تنهدفو لها السنة المقبلة وكذلك تتبع البرامج ديال الوزارة ديال البيئة، وتدير المراقبة ديال الشرطة البيئية، وتعمل في

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة.
السيدة الحيطي تفضلو..

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا في البداية، لابد باش نتوجه بالشكر لأعضاء مجلسكم الموقر على التفاعل البناء في مجال البيئة والتنمية المستدامة مع الوزارة ديالي.

كذلك، لابد باش نشكر أعضاء اللجن ديال الفلاحة، اللي عندنا معها واحد طريقة العمل بناء جدا وأعضاء اللجنة المحورية، اللي حرصت على تنظيم هاذ اللقاء، أول لقاء دستوري فيما يخص "الحكمة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية".

حضرات السيدات والسادة،

لابد أننا تفكرو: أشنو هي المجالات الترابية؟ المجالات الترابية هي الفضاءات فين كتكون الثروة، الثروة من ناحية الموارد، الثروة البشرية، الثروات المالية، هي مجالات الفكر، هي مجالات الإبداع وكذلك هي المجالات فين كيمكن لنا نتعرفو على المشاكل بدقة، فين يمكن لنا تكون عندنا المعطيات وفين يمكن لنا تطوروا الحلول باش نتعاملو مع المشاكل وباش نلبو الحاجيات ديال المواطنين وباش نحققو التنمية المستدامة.

ولكن، هاذ المجالات كذلك هي الفضاءات فين كتترام المشاكل، لأن كتترام المشاكل من جراء الترام ديال الساكنة، واحنا نتعرفو بأن الآن كايته 60% ديال الساكنة اللي هي في المجالات الحضرية، ومن دابا 50 سنة 80% ديال الساكنة ديال العالم، وبالتالي غيكون نفس الشيء بالنسبة للمغرب، اللي غادي يتراكم في هذه المجالات.

فإذن إلى بغينا نصنعو سياسات عمومية مستدامة، لابد باش ناخذو بعين الاعتبار الحاجيات ديال الساكنة على المستوى المحلي، وناخذو بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية والمحلية، وهاذي هي الطريقة باش تعاملت وزارة البيئة باش تبني الإستراتيجية ديالها، بحيث الإستراتيجية ديالنا كان عندها 2 ديال المحاور:

- المحور الأول هو أننا وجدنا الآليات، وجدنا الآليات باش يمكن لنا نشغلوه وباش يمكن لنا ننزلو السياسة العمومية في مجال البيئة والتنمية المستدامة في البلاد ديالنا.

أشنو هي هذه الآليات؟ 3 ديال الآليات:

الصعيد الوطني واجدة، 10 ديال الأنظمة معلوماتية بالمؤشرات ديالها على الصعيد المحلي والجهوي.

فمن خلال هاذو درنا مخططات العمل على الصعيد المحلي، وبهاذوك المخططات ديال العمل اللي درنا على الصعيد المحلي، طلعتنا على الصعيد الوطني باش نتجنا أو درنا التقرير ديال الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اللي هي إستراتيجية قانونية، واللي جميع القطاعات الوزارية خاصها تطبقها وتنزلها على أرض الواقع في السنة المقبلة. وبالتالي الإستراتيجية الآن ديال الوزارة اللي بدات في أوائل 2014، عندها 2 ديال الأعمدة:

العمود الأول هو نرجو الرهان أن جميع الوزارات على الصعيد الوطني غادي تدمج البعد ديال التنمية المستدامة في السياسات العمومية ديالها، وبدينا كنشغلو مع هاذو الوزارات هاذو السنة باش كنجودو خطط العمل، لأن هاذو خطط العمل خاصها تدخل في الميزانية ديال هاذو الوزارات في 2017، فاشتغلنا مع 7 ديال القطاعات وزارية اللي هي محمة، منها السياحة، منها الفلاحة، منها التجهيز، الطاقة والمعادن، الماء، وزارة الداخلية اللي احنا كنشغلو معها في المخططات ديالنا كاملين، وكذلك التعمير.

أشنوا درنا في الحكامة الترابية على الصعيد المحلي؟ بالنسبة للوزارة ديال التعمير، ابدينا في العمل، بحيث هاذو السنة هاذي قننا في 3 جهات، درنا نماذج ديال المخططات ديال التنمية المستدامة، لأن كابين مخططات ديال التنمية، احنا درنا 3 جهات على مستوى 3 جهات المخططات ديال التنمية المستدامة، ودمجنا البعد التنموي المستدام في هاذو المخططات ديال التنمية الجهوية، ومشينا أبعد من هذا، خذينا 30 ديال الجماعات قروية وبلديات ودرنا فيها التقييم ديال المخططات التنموية ديالها والتصحيح ديالها باش يرجعوا مستدامين، ودرنا واحد الدليل مرجعي اللي غادي يتفرق السنة المقبلة على جميع الجماعات المحلية من خلال وزارة الداخلية.

كذلك، خدمنا مع وزارة الفلاحة، وبدينا في المشاريع مع وزارة الفلاحة، ووثقنا واحد الاتفاقية مع وزارة الفلاحة باش نفكو المشكل ديال البلاستيك ديال (les serres) اللي كين على الصعيد المغربي، والآن واحد المصنع ديال إعادة التدوير ديال هاذو البلاستيك راه كين، وكذلك باش نفكو المشكل ديال المرجان وديال الفيتور.

وكانت هاذي اتفاقية اللي تسنت هاذو العام. سنينا اتفاقية مع وزارة السياحة باش ندجو البعد ديال التنمية المستدامة في البرامج الجديدة ديالها، واللي هو برنامج "قريتي"، واللي ساهمت فيه الوزارة ب 170 مليون درهم.

بالنسبة للقطاعات الأخرى أتوما كنعرفوا بأنه هاذو القطاعات كانت كتدمج في واحد الحد التنمية المستدامة في السياسات ديالها، إلى أخذينا

(les observatoires)، المرصد الجهوية، اللي هي كتعطينا المعطيات البيئية؛

- الآلية الثالثة هي المختبر الوطني: درنا مختبر وطني مرجعي اللي الآن احنا كنديرو لو الاعتماد ديالو بالمعايير الدولية، اللي غادي يمكن لو يتبع المراقبة ديال المجالات البيئية في المغرب، هذا فيما يخص الآليات. ■ المحور الثاني هي الإستراتيجية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اللي جاء بها قانون الإطار اللي تفضلنا وصادقنا عليه، آش كتقول هاذو الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؟

كتقول لك بأن جميع السياسات العمومية وجميع البرامج التنموية على المستوى الوطني خاصها تدمج البعد ديال المحافظة على البيئة، هذا النقطة الأولى.

ثانيا، كتقول بأن المنظومة الاقتصادية ديال البلاد ديالنا خاصها تدمج الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري في المنظومة الاقتصادية؛

- والجانب الثالث واللي هو مهم جدا، هو أن الإستراتيجية الوطنية حتمت بقوة القانون على جميع القطاعات الوزارية وعلى جميع البرامج التنموية أنها تدمج الجانب ديال الاستدامة في السياسات العمومية، آش تيقول هاذو الجانب ديال الاستدامة؟ 3 نقط:

- أولا، خاص السياسة الاقتصادية تخلق الاقتصاد وتخلق النمو، ولكن تكون مواكبة بتنمية اجتماعية وكذلك تكون مواكبة بالمحافظة على الموارد وعلى التوازنات البيئية على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الوطني.

جوج ديال الشروط هي أن تكون حكمة ترابية، يعني الترابية كانت من الأسس ديال بناء الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. والشروط الثاني هو أنه يكون إدماج العامل ديال التغيرات المناخية كعامل هيكل في جميع السياسات العمومية ديال البلاد ديالنا.

فإذن أشنو علاش اشتغلت الوزارة باش تمشي لهاذو المقاربة ديال الحكامة الترابية؟

ابدينا الإستراتيجية الوطنية ديالنا من خلال المخططات المديرية الجهوية المندمجة للتنمية المستدامة، هاذو المخططات أشنو دارت؟ هاذو المخططات الهدف ديالها أشنو كان؟

كان هو تقييم السياسات العمومية على الصعيد المحلي وتقييم هاذو السياسات على أسس ديال معطيات علمية تقنية، على أساس مؤشرات اقتصادية اجتماعية وبيئية وتقييم مدى تقاطع هاذو المؤشرات، واش هاذو المؤشرات فاش كتقطعهم كينين لنا بان السياسات العمومية ديالنا ناجعة، كينين لنا بأن السياسات العمومية كتخلق ثروة، وكذلك المصالحة برقي اجتماعي وبالمحافظة على التوازنات البيئية.

فمن خلال هاذو المخططات اللي الآن واجدة، 10 ديال المخططات على

على برا وكتبا على برا. فإذن أشنو درنا؟
 خلقنا السلاسل المهنية مع الصناع، الصناع اللي كيشغلوا فهاذ
 القطاعات كاملين خلقنا معهم السلاسل المهنية واللي هي صناعات، بحيث
 خلقنا صناعات جديدة على الصعيد الوطني ديال البطاريات ديال
 الطوموبيلات، كذلك ديال الزيوت المستعملة، المتزلية منها والزيوت الخطيرة
 إلى آخره.

فإذن الآن احنا في صدد خلق السلاسل اللي غادي تخلي هاذ 300
 ألف طن ترجع 40 ألف طن، و فقط غادي نديرو محطة ديال المعالجة ديال
 40 ألف طن.

فيما يخص البرنامج الوطني ديال المياه العادمة، اتنوما كتعرفوا بأن
 البرنامج كانت عندو واحد الهدف. الهدف ديالو هو أنه كان متركز في
 المجال الحضري، لأن تما كايين التفاوتات، وتما كايين الكمية الكبيرة ديال
 النفايات المائية..

السيد الرئيس:

السيدة الوزيرة، انتهى الوقت، ولكن باقي متسع من الوقت المخصص
 للحكومة، إذا كانوا الإخوان، كلشي بأريحية، ما كايين مشكل..
 تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا.
 المشكل اللي كان عندنا، فين كان عندنا؟ كان عندنا تأخير في العالم
 القروي، وما كانش عندنا مخطط وطني لتطهير السائل في العالم القروي.
 الآن عندنا مخطط وطني اللي درناه مع وزارة الداخلية ديال العالم القروي،
 بل عندنا برامج نموذجية، بحيث 48 جماعة اللي هي موجودة في مناطق
 هشة على الصعيد الوطني، هشة من الناحية البيئية، احنا درنا لها..
 برمجتها في هذه السنة باش نبدأو الأشغال بها وباش تفكو المشكل ديال
 التطهير السائل في هاذ الجماعات.

الساحل، الساحل كنا كنديرو واحد البرنامج باش كنشوفو مياه
 الاستحمام، على الصعيد الوطني كانت عندنا 150 محطة، السنة اللي
 دازت رجعناها 388 محطة، اللي كتراقبو فيها الجودة ديال المياه، بل المقاربة
 ما بقاتش غير في جودة المياه باش يمكن لك تاخذ اللواء الأزرق، الآن
 كنديرو برنامج مندمج لتدبير الساحل، إلى ما كان هذا الساحل كيجيووه
 المياه العادمة أو كيجيوه المياه الصناعية العادمة أو فيه تلوث ديال النفايات
 الصلبة ما كياخذش اللواء الأزرق، ولو أن المياه ديالو من ناحية الاستحمام
 عندها جودة عالية.

كذلك بدلنا المعايير ديال الجودة وطلعننا لواحد المعيار اللي هو دولي،
 لأن الآن عندنا المختبر اللي يمكن لو يوصل لهذه المعايير هادي.

مثلا المخطط ديال الفلاحة ديال "المغرب الأخضر" هو دمج التغيرات
 المناخية. إلى أخذنا الإستراتيجية ديال الماء كانت داخلة التغيرات المناخية في
 السياسة ديالها، وكذلك إلى أخذنا السياسة الطاقية، اللي هي من أحسن
 السياسات الطاقية على الصعيد العالمي، كذلك داخلة التغيرات المناخية
 وداخلة الاقتصاد الأخضر إلى آخره.

ولكن، درنا واحد التقييم على صعيد السياسات العامة كاملة مع
 القطاعات الوزارية، وخرجنا بالمخطط ديال العمل لكل قطاع على حدة،
 اللي غادي نطبقها باش ننزلو هاذ الإستراتيجية الوطنية ديال التنمية
 المستدامة، وهذا بشكل تعاقد مع جميع الوزارات.

الآن على الصعيد المحلي، أشنو درنا احنا كقطاع ديال البيئة باش
 نرجعو قطاع البيئة بنفسو قطاع مستدام، واللي حتى هو كيخضع لهاد
 المقاربة المستدامة الجديدة اللي كتتهجها بلادنا؟

البرامج أتوما كتعرفوها، هي كلها البرامج اللي كتعرفوها، المخطط الوطني
 ديال تدبير النفايات، المخطط الوطني ديال المياه العادمة، المخطط الوطني
 ديال محاربة التلوث الصناعي، هاذ المخططات كلها كتعرفوها.

أشنو اللي تغير؟ تغيرت المقاربة، كنا مثلا في المخطط الوطني ديال
 تدبير النفايات الصلبة كانت عندنا مقاربة ديال المحافظة على البيئة، يعني
 كنتخلصو من النفايات بطريقة معقلنة، كتحاولو نتخلصو من النفايات
 بطريقة معقلنة، وكانوا عندنا واحد الأهداف بغينا نوصلوها لها في 2020.

الآن أشنو غيرنا؟ ما بقيناش باغيين نتخلصو من النفايات. درنا مقاربة
 ديال التثمين ديال النفايات وديال خلق سلاسل اقتصادية من هذه
 النفايات، بحيث في 2020 الهدف ديالنا من النفايات نخلقو 50 ألف فرصة
 ديال الشغل، وخلقنا فرص ديال الشغل في السنة الفارطة، بحيث الآن
 على ذيك 220 مطرح عشوائى اللي كانت عندنا، كايينة الآن 97 مطرح
 عشوائى رها في طور الإنجاز وفي طور إعادة الهيكلة.

كذلك عندنا 9 ديال المحطات ديال معالجة النفايات، ما بقيناش كنديرو
 مطرح طمر النفايات رجعنا كنديرو محطات للمعالجة من أجل تثمين
 النفايات، والهدف ديالنا اتنوما راكوم شفتوا المثل ديال فاس، اللي كنخرجو
 الطاقة، كنولبو الطاقة من مطرح باش نضويو مدينة فاس، وهذا عندو
 تأثير إيجابي، وكهنى مدينة فاس وساكنة فاس بهاذ المشروع، والهدف هو
 أننا نعمموا هذا النوع ديال المشاريع على الصعيد الوطني.

كذلك خلقنا سلاسل ديال التدوير، بحيث عندنا 17 ديال المحطات
 ديال التدوير ديال النفايات اللي كتبنى الآن، واللي الهدف منها هي أننا
 ندخلو الفرز ديال النفايات في المدن المغربية في أواخر 2016، على ما
 يوجدوا لنا المحطات ديال التدوير، هذا فيما يخص النفايات الصلبة المنزلية.

النفايات الخطيرة: 300 ألف طن ديال النفايات اللي كنا غادي نديرو
 لها محطة ديال المعالجة، واللي كانت غادي تكلف لنا واحد الكلفة باهظة وما
 غنتخلصوش منها، لأن هاذ النفايات كتعاد فيها الاستعمال الآن، وكتمشي

الوزراء، التي عندهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع التي أختير في هذه الجلسة. هذا هو السبب التي خلانا نستدعيو، بالإضافة إلى أنه بغينا السادة الوزراء، القطاعات الحكومية والمؤسسات الأخرى تنور اللجنة الموضوعاتية وتقدمها بالوثائق اللازمة وبالتصورات اللازمة وبالاجوبة حول قضايا محددة وموجهة إلى السيدات والسادة الوزراء، مضبوطة في المراسلات، التي مشتت عن طريق رئاسة المجلس.

وكان الهدف من توجيه هذه المراسلات ومن استدعاء السادة الوزراء للجان المعنية هو أن تتفاعل معهم وأن نتناقش معهم فيما استمعنا إليه من عروض، لا شك أنكم تتبعتم ولاحظتم بأنها عروض مهمة جدا، وتناول عددا كبيرا من القضايا ومن الإشكالات، التي بدا لي - أرجو أن أكون مخطئا - بأن جزءا مما أثير في المداخلات التي استمعنا إليها عندو ارتباط مباشر أو غير مباشر بموضوع الحكامة الترابية، ولكن، جزء كبير مما استمعنا إليه في العروض لا علاقة له بالموضوع التي احنا كنتناقشوا فيه.

ولذلك أرى، مع الأسف الشديد، أن عدم تجاوب السادة الوزراء - ماعرفتش أشنو هي المبررات دياهم - ولكن عدم تجاوبه وعدم مجيئهم إلى اللجان المختصة فوت علينا فرصة التجاوب والنقاش معهم في القضايا التي أثاروها وفي قضايا كثيرة، لا شك أنهم لم يثيروها نظرا لضيق الوقت.

ولذلك اعتبر، مع الأسف الشديد، بأن الجلسة اليوم، بالطريقة التي نظمناها، ربما قد فوتنا على أنفسنا، كبرلمان وكحكومة، فرصة التعهد لممارسة كان يفترض أن تدشن انطلاقها، وهي مستوفية لكل مقومات النقاش والتفاعل المؤسساتي بين البرلمان والحكومة في قضايا تهم الموضوع الذي اختير لهذه الجلسة.

أنا على يقين بأنه كنا سنرج الشيء الكثير، وكان الحوار بين الحكومة والبرلمان سيرج الشيء الكثير لو أمكن لنا أن - كيف ما وقع مع السيدة الوزيرة المحترمة - أن نتناقش مع السادة الوزراء التي معنيين التي قدموا العروض دياهم ووزراء آخرون لم تسعفهم الظروف للحضور معنا وللإسهام في هذا النقاش.

مثلا أنني على يقين كذلك أننا كنا سنرج الشيء الكثير لو تمت الاستجابة للطلب الذي سبق لنا، كفريق الأصالة والمعاصرة، أن وجهناه قبل أكثر من سنة، أكثر من سنة كنا طلبنا عقد دورة استثنائية للبرلمان، يكون الموضوع دياها نقطة واحدة هو أن تفصح الحكومة عن الخطوط العريضة لتصورها بشأن الجهوية المتقدمة، التي نحن كبلد مقبلون على تنزيل ورشها، كنا سنرج الكثير لو أننا اخذنا فسحة ما يمكن من فسحة من الوقت لإطلاق نقاش مؤسسي عميق حول كل الإشكالات، حول كل القضايا المهمة المرتبطة بهاذ الورش المؤسس، لأن هذا ورش، حضرات السادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين، يختلف عن الأوراش والديناميات الإصلاحية الأخرى التي أطلقتها بلادنا. هذا ورش كبير لأنه ورش يرمي إلى إعادة صياغة وإلى إعادة تشكيل العلاقة ما بين الدولة

فيما يخص التغيرات المناخية، ينبغي ما يمكنش ما نغتمش هذه الفرصة باش نقول لكم بأنه ما كنفولش بأن كل شي تدار على الصعيد الوطني فيما يخص البيئة والتنمية المستدامة، بل احنا بدينا واحد المسلسل، واحد المسلسل التي طويل وخاصنا واحد 10 سنوات باش نوصلو للأهداف ديانا، ولكن التي مهم جدا هو أن عندنا رؤية تحت الريادة ديال صاحب الجلالة، لأنه هو الذي حضر على أننا خصنا نغيرو النموذج التنموي ديال البلاد ونمشيوا للنموذج المستدام، عندنا واحد الرؤية، عندنا استراتيجيات التي هي منسجمة فيما يخص التنمية المستدامة، وكيتمطي بنا المثل على الصعيد العالمي، بحيث في التغيرات المناخية الآن كايته 600 مليون ديال الدولار التي كتمشي لدعم الطاقات الأحفورية، التي هي كتنج الغازات التي كتشكل مشكل ديال التغيرات المناخية، التي عندو واحد التأثيرات سلبية على الحياة على وجه الأرض.

احنا في المغرب، قدنا باش نديرو الانسجام ديال السياسات ديانا وباش..

السيد الرئيس:

السيدة الوزيرة..

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

.. نرفعو هاذ الدعم.

فإذن الطريق مازالة طويلة، التنمية المستدامة هي مسؤولية الجميع. وكنشركم السيدات والسادة، السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر الآن إلى الجزء الثالث من المناقشة، والمتعلق بتتمة مداخلات الفرق البرلمانية والمجموعات، طبعا إذا رغبت في ذلك، وذلك في إطار ما تبقى من الحيز الزمني المخصص لكل فريق، أو مجموعة على حدة. وأبدأ بالفريق ديال الأصالة والمعاصرة، الأستاذ عبد الحكيم بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدة الوزيرة وللإسادة الوزراء على عروضهم.

في حدود الوقت المتبقي، أريد أن أقول ما يلي:

أولا، يجب الاعتراف بأن الموضوع التي تناقشنا فيه اليوم في هذه الجلسة هو موضوع متشعب وشائك وواسع ومتعدد الأبعاد ومتعدد الجوانب، ولا يمكن أبدا الإحاطة به من كل الجوانب.

ونظرا لشساعة الموضوع ديال الحكامة الترابية، هاذ الشساعة هي التي خلقت اللجنة الموضوعاتية تفكر في توجيهه.. في استدعاء السيدات والسادة

خلال سياساتها العمومية عبر عقود، ولكن تطمح إلى تجاوز الأعطاب والإختلالات التي موجودة في منظومة الحكامة الترابية.

السؤال الجوهرى: هل هذا الإطار القانوني - في اعتقادنا - هل يسمح يعني بالتأسيس لحكامة تتجاوز معوقات التجربة السابقة؟ لأن الجميع يقر بأن التجربة السابقة في مجال اللا مركزية في المغرب وفي منظور الحكامة، بقدر ما فيها بعض جوانب القوة، ولكن فيها الكثير من الأعطاب والكثير من الإختلالات، والتي الجميع يتفق على أنها تجربة اتسمت بالبطء، ضعف التناسق، ضعف شفافية تدبير الشأن المحلي، هشاشة العلاقة بين المجالس المنتخبة والمواطنين، ضعف نجاعة هيئات الوصاية والرقابة وغياب أو - إن شئتم الدقة - ضعف البعد المجالي في إعداد التراب الوطني وهزالة الموارد البشرية ومحدودية الاستقلالية المالية وضعف مشاركة السكان في التدبير الشأن المحلي وتردد النخب المحلية في الانخراط الكلي لخدمة العملية السياسية المحلية.

هذه عناوين بارزة لأعطاب كبرى وسمت وتسم منظومة الحكامة ببلادنا.

السؤال الجوهرى كذلك:

- إلى أي حد ستساهم هاذ القوانين التي صوتنا عليها جميعا في تجاوز كل المعوقات التي عرفتها التجربة السابقة؟
- هل ستكون الجهوية الحالية حاضنة وواقعية وفعالة لتحقيق التنمية المنشودة؟
- هل تستطيع القوانين وحدها أن توفر للمواطن كل مقومات المشاركة الجادة الفعالة والمساهمة في صناعة القرار العمومي الذي يميم معيشه اليومي؟

بلغة سياسية صريحة:

- ماذا أنجزت الحكومة منذ تحملها للمسؤولية من أجل تجاوز واقع التنظيم الجماعي والجهوي القائم واختلالات وأعطاب منظومة الحكامة التي موجودة؟ وهذا سؤال جوهرى:
- هل استثمرت الحكومة في كل الإمكانيات المتاحة لها لبناء سياق وأرضية قادرين على تجاوز مختلف المشاكل المتراكمة والتغلب عليها؟ أنا أرى، بصراحة، وأقول ذلك بحسرة كبيرة، بأنه إحدى الكواخ الأساسية، باش ما نحملوش الحكومة كل المسؤولية، إحدى الكواخ الأساسية، لأنه بالإضافة إلى الإرث الماضي وبالإضافة إلى الإطار المؤسسي وبالإضافة إلى طبيعة الثقافة السياسية السائدة، لكن كين أيضا إحدى الأعطاب هو أن الحكومة بعد تجربة 4 سنوات بينت بأنها لم تعالج بالقدر المأمول من الجدبة ومن الفعالية، لا أقول كل الأعطاب، ولكن الكثير من.. ما نقولش كلشي، لأن هاذي سيرورة تاريخية ممتدة في الزمان، ولكن المفاصل دبال الأعطاب التي تشكو منها منظومة الحكامة الترابية، لازنا

المركزية والجهات، هو ورش تاريخي بكل ما في معنى الكلمة، ومع الأسف الشديد أنه لا أحد استجاب لتلك الدعوة وبالتالي ناقشناها عند اقتراب إحالة مشاريع القوانين المرتبطة بالجهوية وبالجماعات الترابية، ناقشنا الكثير من القضايا ومنها قضايا تناقشنا فيها اليوم تحت زحمة الوق وتحت ضغط إكراه الوقت.

أنا أفترض ثالثا بأن إحدى الأهداف دبال المشرع، حين قرر هذه الجلسة دبال مناقشة وتقييم السياسات العمومية، إحدى الأهداف دبال المشرع هو أن نقف جميعا، حكومة وبرلمانا، على تقييم حصيلة السياسات العمومية، بهدف تصحيحها وتقييمها وتشخيص أعطابها ومحدوديتها والوقوف على مكامن الضعف التي فيها وتتمين كذلك مكامن القوة التي في هاذ السياسات العمومية المرتبطة، لأنه الوجه دبال الموضوع ليس قائما إلى الحد الذي قد يتصور البعض. عندنا تراكم فيه الكثير من الجوانب الإيجابية في سياساتنا على امتداد عقود المرتبطة بالحكامة الترابية، ولكن يقينا هناك الكثير من جوانب الضعف ومن الاختلالات أو من أعطاب أو من سلبات أو من نقائص، سميا كما شئت، كان الهدف في نية المشرع الدستوري - أعتقد - من تنظيم هذه الجلسة هو أن نقف عندها جميعا، بعيدا عن أي خطاب دماغوجي، لأنه في نهاية المطاف هذه المعادلة موضوع مناقشة هاذ الموضوع التي كنتكلمو فيه اليوم ما فيش معادلة، راج وخاسر، ولذلك لاحظتم بأننا أكدنا في التقرير التي قدمناه بأنه اشتغلنا في اللجنة الموضوعاتية بمنطق غير منطوق أغلبية ومعارضة.

وأنا أسف جدا أننا ربما فوتنا.. لا بأس في ذلك، يمكن هذا التمرين أول يمكن يجي جيل آخر يقعد هاذ الممارسة دبال نقاش مؤسسي لمناقشة الموضوع في عمقه.

أظن بأنني لست في حاجة إلى إعادة التأكيد على أهمية المكاسب التي حققتها بلادنا بعد المصادقة على الدستور الجديد، ولست بحاجة إلى إعادة التأكيد على أهمية الأفق الواعد الذي افتتح أمام بلادنا منذ أن تم إقرار الدستور الجديد، وأظن أيضا بأنه ما احناشاي في حاجة إلى إعادة إحياء النقاش حول قضايا وحول إشكالات تكلمنا فيها إبان وأثناء مناقشة القوانين المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية.

بغيت نقول في هاذ الصدد بأنه صحيح الإطار القانوني الجديد التي صوتنا عليه جميعا، رغم أننا لم نكن راضيا كامل الرضى على هاذ الإطار القانوني التي هيئنا، رغم أننا صوتنا عليه بالإيجاب لعدة أسباب فسرناها في الكثير من المناسبات، أهم تلك الأسباب أنه بغينا، كفريق الأصالة والمعاصرة، تكون الانتخابات في مواعدها المعلنة، ولكن فهمنا بأن هاذ الإطار القانوني الجديد المرتبط بالاستحقاقات الانتخابية القادمة والمرتبط قليلا أو كثيرا بموضوع دبال الحكامة الترابية، العنوان العريض دبال هاذ الإطار القانوني هو السعي للتأسيس لحكامة ترابية جديدة أو مقارنة جديدة، تستثمر ما هو صالح في هذا التراكم الإيجابي التي حققناو بلادنا من

في الحقيقة، لأن باش يكون استعجال، ما عنديش الوقت، بزاف أبدأ بالبيئة. كذلك أضم صوتي للزميل من الأصالة والمعاصرة، رئيس الفريق، وأقول بأن هناك عمل يحترم على مستوى البيئة وأنه قد اختير المغرب كأحد البلدان في الاستراتيجيات العشرة الأولى، وهذا شيء لا يمكن إلا أن نهني عليه، لأن نحن نطلق من منطق أن المغرب هو الراجح، ما كاينش أغلبية، حكومة كذا. هناك عمل، عمل مزيان راه مزيان، ما مزيانش ما مزيانش، باش نكونوا واضحين.

ولكن، السيدة الوزيرة، فوجئت حين تحدثت على مشروع توليد الطاقة المتجددة من مطرح النفايات بفاس، وهو ليس مشروعاً للحكومة، ولكنه مشروع للمجلس البلدي لمدينة فاس، ليس مشروع، يتمويل ذاتي، يتمويل ذاتي للجماعة، وليس للحكومة، إذن ما يمكنناش نديرو عملية السطو ونجيو لها ونقولوا احنا كنديرو تقييم السياسات العمومية ونقولوا دياهم.

ثم كذلك، السيدة الوزيرة، لفت انتباهي واحد الطموح ديالك - من حقل - أن غنديرو 12 مديرية وغنديرو آليات تدبير النفايات، واحنا عندنا مشكل نعاني من هاذ تدبير النفايات في جميع الجماعات. السيدة الوزيرة،

راه ما عندكش الطاقات، وما عندكش الموارد البشرية باش تكوني بذاك الشيء، دابا حالياً لا نجد مع من نتحدث في وزارتك، احنا كجامعات ما كنتجروش مع من نديوو، كتقولي غادي نديرو 12، واش عندك الموارد البشرية؟

صحيح استطعتي تجيبي واحد الدعم خارجي بالنسبة للبيئة، وهذا كهنيك عيله، ولكن فين هما الكفاءات؟ فين هي الموارد البشرية، وأنت عندك 0 منصب مالي؟ إذن أنا كنتساءل زعماً غير بمنطق عادي كيفاش يمكن يكون، راه فرق ما بين الأمل والحلم، وحتى الحلم فيه درجات، وكنتشي فيه درجات، ولكن نقول دائماً بأن لا بد أن نكون واقعيين، راه إلى ما تعطاش لك الموارد البشرية، ما عندك لاش تديري لنا مديريات، وإلا لكننا كنديرو المديرين بلا ما اللي غيخدموا معهم، هناك شكل آخر، باش عاود ثاني نهضرو فيه.

السيد الرئيس:

شكراً.

كنظن للفريق الحركي استنفذ وقته.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

صافي سالا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن..

نراوح فيها المكان.

عندما يريد المغاربة افتتاح وتقييم أثر السياسات العمومية المعتمدة من طرف الحكومة الحالية على مختلف المستويات الحيوية المرتبطة بتشييد أسس حكامه تربية عصرية ديمقراطية، ماذا تراهم يجيدون؟

طبعا هذا سؤال عريض، ولذلك سأجنب.. ما يمكنكش تتكلم على كل الجوانب التي وردت في المداخلات ديال السادة الوزراء، علما أن المداخلات، الذاكرة ديالي تسجل بأن المداخلات اللي استمعنا إليها اليوم، بعضها هي نفسها المداخلات اللي استمعنا إليها إبان مناقشة الميزانيات القطاعية، هي هي نفسها، بعنوانين، نعم، السي الراجح، العرض اللي قدمتي اليوم هو العرض اللي قدمتي في اللجنة إبان مناقشة الميزانيات القطاعية، مواضيع مهمة، أنا ما كتقلش من قيمتها، ولكن ما عندهاش علاقة مباشرة، احنا ملي صيفطنا لك مراسلة، طلبنا جواب محددة تنورنا فيها باش نعرفو شنو هو تصوركم، شنو هو تشخيصكم للأعطاب اللي كاينة في منظومة الحكامة الترابية من وجهة نظر القطاع الذي تشرفون عليه، وما هي البرامج والخطوط التي أعدتم؟

صعب على تتكلم على الجانب الثقافي أو البيئي أو المجالي أو إعداد التراب أو كل القضايا التي وردت في عرض السيد وزير السكنى وسياسة المدينة أو عرض النقل والتجهيز، مع أنني أتمن كثيرا العرض الذي تقدمت به السيدة الوزيرة، وأنا أملك الشجاعة لأونه بالجهود اللي قدمتيه، نفس الكلام اللي قلتو في اللجنة كنقولو الآن أمام التلفزيون.

ولكن تتكلم على الجانب الاقتصادي، بصراحة، نقولو بصراحة، بعد 4 سنوات من تحمل الحكومة لمسؤولية تدبير الشأن العام، الحكومة.. لاحظوا أن الشروط والمقومات التي تتطلبها تنمية الجهات لازالت مفقودة. كاين مشكل بنيوي عميق هو المشكل ديال اللامساواة أو اللاتكافؤ بين الجهات وتفاوت الإمكانيات والفرص من جهة أخرى ومن منطقة أخرى، هذا العنوان البارز لكل حديث عن الحكامة الترابية والتنمية الجهوية.

نشوفو التوزيع المجالي للاستثمار العمومي - وهادي وثيقة ديال وزارة الاقتصاد والمالية - من 2010 إلى 2013، وأظن بأن الوضع في سنة 2015 لم يتغير كثيرا، عندنا 6 ديال الجهات من أصل 16 تستحوذ على..

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي فيما تبقى من الوقت، باقي دقائق، دقيقتين، أظن. أما الفريق الحركي فقد استنفذ وقته. التجمع الوطني للأحرار عندك باقي الأستاذة؟ تفضلي، أظن دقيقتين إذا كانت ذاكرتي تحت هذا الضغط جيدة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

وتصنتنا لهم. إذن من المؤسف أنه الحكومة بعيدة من الحكامة كل البعد، لأن إلى جينا نشوفو التقسيم الحقيقي للميزانية العامة للدولة، أغلبية المناطق، الجهات 70% من جهات مناطق المملكة أقل استثمار فيها من ميزانية الدولة، وأخص هنا بالأقاليم الجنوبية، اللي في الحكومات السابقة في إطار المنجزات التي قامت بها الدولة، هاذ الحكومة استثمارات ضئيلة وضئيلة جدا، بالرغم من الانتصارات المحققة في الدبلوماسية واللي بفضل سيدنا، الله ينصرو، وبفضل تضافر الشعب المغربي، حققنا انتصارات هائلة في المنظمات الدولية، والعالم بأسره تأكد وتيقن بأننا على حق وأنا ندافع على حق وأن وحدة ترابنا لا رجعة فيها ولا كلام فيها وأنها صامدة إلى الخالدين.

لكن الحكومة الحالية ضعف الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية، الصحة ضعيفة، التعليم متدني، الطرق متدهورة، التشغيل ضعيف، آلاف الخرجين الآن موجودين في الأقاليم الجنوبية، كذلك السكن، السكن اللي تكلمت عنها كثيرا، وقتلوا أنكم عطيتوا للأقاليم الجنوبية ياسر، نعطيك مثال واحد: الساكنة بإقليم السارة، ساكنة مخيمات الوحدة، اللي هي الآن تعاني 17 سنة وهي تعاني في السكن غير اللائق في درجة حرارة 50 درجة، اليوم 50 درجة تقريبا، بالرغم من الحكومة وفرت أموال طائلة وموجودة ومطروحة في وزارة الإسكان، وزارة الداخلية، ولكن يبقى ضعف التنسيق، ضعف التنسيق، هاذي الحكومة تنسيقها ضعيف، ضعيف، ضعيف جدا، الأموال موجودة، ولكن ماستطعتوا تنفيذوا على أرض الواقع شيئا، هذا هو المشكل، واحنا أمام جمهورية موسعة، أمام عودة آلاف المحتجزين من المغاربة، معززين، مكرمين، في ظل الوحدة الترابية، في ظل سيادة سيدنا، الله ينصرو، في ظل الوحدة الترابية من الشمال إلى الجنوب، ماذا أعدت هذه الحكومة؟ ماذا أعدت لهذا الآلاف المحتجزين اللي، قطعاً قطعاً قطعاً، غدا أو بعد غد سيعودون إلى أرضهم، سيعودون بالعلم الوطني، بالراية الوطنية، تحت سيادة سيدنا، الله ينصرو، في ظل الوحدة الترابية، معززين مكرمين، ولكن، يا للأسف، الحكومة الحالية لم تعمل أي شيء، وتأسفو كثيرا، الإسكان متوقف.

كان المواطن يعود يجبر السكن، الآن السكن غير موجود. كان المواطن يجبر (carte) ديال الإنعاش، (carte) الإنعاش غير موجود. حتى بطاقتو الوطنية الآن مشكل موجود.

احنا نتمناو أن الحكومة الحالية اللي تبقى لها من الزمن، لأن احنا متيقنين وعارفين، واحنا أدري من الجميع بأن عودة المحتجزين قريبا، إن شاء الله، قريبا إن شاء الله، ولكن نتمناو الحكومة توفر الظروف اللائقة للسكان المحلية وسكان الأقاليم الجنوبية والإخوان اللي غادي يعودوا لأرض الوطن معززين مكرمين.

السادة أعضاء الحكومة، أروكم أنا 16 سنة وأنا في المعارضة، وهذا إن كان يدل على شيء يدل

المستشارة السيدة خديجة الزوي:
.. وهاذ الإشكال حتى للمرة الحاية.

السيد الرئيس:

..التجمع الوطني للأحرار، ما كاين حتى شي خلل في التسيير، الأستاذ. ما عندكم كلام. الفريق الاشتراكي، ما كاين نقطة نظام، ما كاين خلل في التسيير، ما كاين خلل في التسيير، الأستاذ. الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

في الحقيقة، السادة الوزراء، استمعت بإمعان للتدخلات ديال السادة أعضاء الحكومة المحترمين، وأقول، بالمناسبة، على أن الحديث عن الحكامة، مفهوم نبيل، مفهوم شامل، يتناول مجموعة من المواضيع من أجل السعي إلى إقراره، لا بد على الحكومة أن تتبنى استراتيجية واضحة حول الإصلاح الإداري، 4 سنوات ولا حديث حول الإصلاح الإداري.

لماذا أقول الإصلاح الإداري لإقرار الحكامة؟ لأننا نلاحظ ظاهرة ديال تمركز الكفاءات على المستوى المركزي أو الرباط - الدار البيضاء، مما يحرم باقي الجماعات الترابية من كفاءات وطنية يتوفر عليها البلاد ديالنا، غياب واقعي وناجع حول إعادة انتشار الموارد البشرية. بالمناسبة كقول أن هناك تأخر في إصدار حتى المرسوم اللي وزارة الوظيفة العمومية بصد العمل على إخراجه.

إذن، في هاذ الظرف الوجيز، أناشد الحكومة من أجل إقرار إصلاح عميق لمؤسسات الدولة، وفق ما يضمنه توزيع جديد للأدوار، يتسم بال عقلانية في تدبير السياسات العمومية، وفق رؤية واضحة وضامنة للحكامة الترابية ولشروط التنمية المستدامة، المبنية على الاستثمار الأمثل للموارد الجهوية وللموارد المحلية، لأن إبرام اتفاقيات هذا شيء جميل، ولكن تنزيل الاتفاقيات يتطلب موارد بشرية كفاءة منتشرة على جميع أو على صعيد جميع الجهات ديال المملكة الشريفة.

أيضا هناك المنطق ديال المعالجة ديال الاختلالات..

السيد الرئيس:

شكرا.

الفريق الدستوري، هل لديك من ملاحظات؟ في بعض الثواني، أظن دقيقة ونصف، تفضل.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة السيد الرئيس، السادة الوزراء، تكلموا، السادة الوزراء،

وإشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي بشكل ينسجم مع الخصوصيات السوسيو اقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية.

إن تعزيز الحكامة الترابية الجيدة مرتبط أساسا برفع الحيف في علاقة الإدارة المركزية للدولة بالجهات والأقاليم والجماعات بشكل يراعي التعددية القطبية والعدالة المحلية لكل مستويات التنظيم والتوزيع الترابي.

هذا الظلم الذي يتجلى في:

1- انعدام العدالة الترابية بالشكل الذي يضمن تكافؤ الفرص والتجاوب والتنافس بين الأقاليم والجهات وتحقيق التكامل واعتماد الاختيارات المتناسقة التي توازن بدكاء وحكمة بين ما هو محلي وجماعي ووطني في خيارات الإدارة. إذ أن الشائع حاليا - بشهادة العديد من الملاحظين - أن هناك عناية قصوى بمدن معينة على حساب إهمال مدن وجهات أخرى، واهتمام كبير بمناطق على حساب أخرى إلى درجة الميز بينها، دون الأخذ بعين الاعتبار مؤهلات كل منطقة، وما تساهم به في البناء الوطني. مما يعمق التفاوتات الناجمة عن تركيز الثروات، وعن النمو غير المتكافئ لمجالاتها الترابية، وعن الفوارق الجغرافية والديمقراطية بين الجهات والأقاليم والجماعات. ولسنا بحاجة هنا إلى إعطاء الأمثلة المعاشة يوميا؛

2- عدم توفر الإدارة في غالب الأحيان على الخبرة اللازمة وانتشار ظاهرة قلة الكفاءات أو ضعفها في تدبير الإدارات العمومية على الشكل الذي يتجاوب مع طموحات الإدارة في خدمة المواطن. هذا الضعف الذي شمل كل المستويات المركزية منها والفرعية. وهو ما يفسر جزءا كبيرا من البطء والتعقيد وأحيانا اللامسؤولية، ويعرقل بشكل واضح أداء الإدارة كأداة لتنفيذ السياسات العمومية؛

3- انتشار ظاهرة الفساد واستفحالها لتشمل كل قطاعات الإدارة والمؤسسات العمومية عاجزة - رغم كل الجهود التي بذلت إلى الآن - في الحد منها، مما يقوض ويعرقل كل المبادرات التي تساهم في التنمية. وقد يفوت علينا فرصة جعل الورش الجهوي مدخلا حقيقيا للتنمية وفرصة لمشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام والشأن المحلي وورش لإنتاج نخب محلية مؤهلة وقوية قادرة على لعب دورها الطلائعي لتحقيق التنمية المحلية.

ونحن فعلا بحاجة إلى وضع نظام للحكامة الترابية الفاعلة والجيدة في ظل تنزيل أحكام الدستور، وبالخصوص الجانب المتعلق ببناء نظام لا مركزي يعتمد في التدبير والقرار - في علاقة الإدارة بالجماعات الترابية - على مبدأ اللاتمركز.

هذه الحكامة التي ترتبط أساسا بتحقيق الأهداف الأربعة التالية:

- 1- توفير المناخ والأجواء المناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة وتحقيق المشاريع التنموية على الصعيد الجهوي، والتي تتوخى إشباع الحاجيات الحيوية والملحة للسكان، بالقدر الكافي وبالسرعة اللازمة وبال جودة المطلوبة؛
- 2- تأهيل وعصرنة الإدارات الترابية والقطاعية باعتبارها الشريك

على أن هناك مغرب موحد، ديمقراطي، محافظ على حقوق الإنسان، سواء كنتم في الشمال أو من الجنوب، الحقوق مضمونة، وأنا سنة 16 وأنا أعارض ولازلت أعارض، لكن أرجوكم، السادة الوزراء، أرجو الحكومة أن تلتفت شيئا ما إلى الأقاليم الجنوبية، الاقتصاد متدهور، هش، معتمد على الإنعاش الوطني، شاءت الأقدار أن هذه الحكومة جعلت الأقاليم الجنوبية في قاعة الإنعاش.

نتنى، إن شاء الله، أن لا عودة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق التحالف الاشتراكي، هل هناك؟ شكرا.

الفريق الفيدرالي؟

إذن قبل رفع الجلسة، وتطبيقا لمقتضيات المادة 103 من النظام الداخلي، فإن المجلس سيعقد جلستين عموميتين غدا يوم الجمعة على الساعة الحادية عشر صباحا، الأولى تشريعية للتصويت على بعض النصوص الجاهزة، وستكون سريعة، والثانية جلسة اختتامية لدورة أبريل من السنة التشريعية 2015/2014، وستكون هاتين الجلستين قصيرتين. شكرا لكم على مساهمتكم، وإلى الغد إن شاء الله.

الملحق: مداخلة مكتوبة سلمت لرئاسة الجلسة

■ **المداخلة الكاملة للمستشار السيد عبد اللطيف أعمو باسم فريق**

التحالف الاشتراكي:

تفعيلا لمقتضيات الفقرة الثانية من الدستور، التي تنص على تخصيص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، اختار مجلس المستشارين موضوع الحكامة الترابية لتسليط الضوء على كل ما له صلة بالحكامة ومتطلبات التنمية الجهوية، نظرا لراهنيتها بالنسبة لبلدنا ولارتباطه الوثيق بتركيبة واختصاصات مجلس المستشارين.

ويسعدني اليوم - باسم فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين - أن أبدي رأينا كفريق برلماني في الموضوع.

تعد الحكامة الجيدة التدبير الأمثل والأنجع لشؤون الدولة والجماعات المحلية في أفق توفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الجهوية.

ويحق لنا بمناسبة انعقاد هاته الجلسة السنوية أن نتساءل حول كيفية تدبير الحكومة الحالية للسياسات الترابية في أفق تحقيق التنمية الجهوية؟

لقد تطورت الجهوية تدريجيا من جهوية وظيفية، اقتصادية ذات طابع استشاري، إلى لا مركزية جهوية تشاركية، وتتوخى من خلال الجهوية الموسعة أو المتقدمة الارتقاء إلى مستوى تمتيع الجهات بصلاحيات أوسع

وفي هذا الإطار، يتعين وضع إطار جهوي تنفيذي وتمكينه من الوسائل البشرية واللوجيستكية المساعدة لتنفيذ البرامج الجهوية. إن تحديث وتطوير الإدارة الجهوية، يقتضي إقامة نظام فعال لإدارة لا مرمكة يجسد قطعة حقيقية مع نظام المركزية مع اعتماد مقاربة تريبية تقوم على أساس نقل صلاحيات مركزية للمصالح الخارجية وانتظامها في أقطاب جهوية قوية.

إن الجهوية الموسعة في بعدها الإداري والتدبري المتمثل في تحويل الجهات والجماعات الترابية صلاحيات واسعة، تساهم كذلك في تسهيل وتبسيط بعض المساطر الإدارية المعقدة وتيسير إنجاز مشاريع تنموية على صعيد الجهة من خلال تقريب الإدارة من المواطنين.

كما أن الجهوية الموسعة في بعدها الأمني، المرتبط بتحويل الجهات صلاحيات أوسع في الميدان الأمني، تساهم في إرساء دعائم الحكامة الأمنية من خلال التركيز على استباقية الأحداث والتوقع والوقاية والتدخل من أجل محاربة الإرهاب والحد من تفشي الجريمة والمساهمة في حفظ الأمن العام وطنيا، وأن تحديث وتطوير الإدارة الجهوية سيساهم لا محالة في تقوية البعد الأمني وتوفير الاستقرار للمواطنين، بهيكل إدارية وتنظيمية مرنة وأكثر قربا من الساكنة وأكثر مراعاة للخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل جهة.

■ اعتماد التشاور والتشارك كقاعدة للبناء الجهوي المتين:

لا يمكن الحديث عن حكامة جيدة دون تنسيق جهود هيئات المجتمع المدني التي تعتبر شريكا ووسيطا في العملية التنموية، بحكم قرب تلك الهيئات من هموم وحاجيات كل جهة عن طريق اقتراح حلول واقعية لعدة قضايا محلية كالصحة والسكن والأمن والتربية والتكوين والتأهيل.

إن الجهوية الموسعة المرتكزة على مبدأ تشاركي شفاف ومسؤول تساهم بشكل كبير في ترشيد نفقات الدولة وتحسين تسيير وتدبير المرافق العمومية باعتبار مبدأ التسيير المرتكز على النتائج والفعالية والنجاحة.

كما أن الجهوية المتقدمة في بعدها الثقافي المرتكز على الخصوصيات الجهوية في إطار من التكامل تساهم في الحفاظ على الموروث الثقافي للجهة وتعزز الهوية الوطنية وتسمح بوضع إطار تضامني وتآزري بين الجهات.

إن إشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي الجهوي عن طريق خلق فروع جهوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتولى دراسة المشاريع الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية للساكنة سيساهم لا محالة في إرساء حكامة اقتصادية تشاركية.

كما أن الحكامة الجيدة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تستلزم احترام دولة الحق والقانون في إطار الدولة القوية المتأسكة بمهامها المتضامنة، مع احترام الحريات العامة والمساواة بين المواطنين أمام القضاء المستقل والنزيه، بجانب ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وعدم الإقصاء جهويا في ظل وحدة التراب والثوابت الوطنية.

الأقرب والضروري في العملية التنموية؛

3- تنشيط المسلسل التشاوري والتشاركي مع السكان ومع الجمعيات الأهلية في أفق التوافق حول أولويات العملية التنموية؛

4- إدماج العنصر البيئي والإيكولوجي ضمن المعادلة التنموية، لتحقيق الاستفادة في عناصر التنمية الجهوية.

فإلى أي حد اهتدت الحكومة في سياستها العامة إلى تعزيز هذه العناصر الأربعة؟

■ توفير الأجواء المناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة:

إن توفير الأجواء المناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة تتطلب تحديد مجال التدخل الجهوي بدقة، وتحديد الصلاحيات المنقولة مع تبيان كيفية نقل الاعتمادات الموازية لها وتدرجها. كما يتعين إعطاء الجهوية مستوى تريبية أسمى من الجماعات المحلية الأخرى لتقوية المسار الديمقراطي في بعده الجهوي.

هذا، بجانب إحداث إطار جهوي يستوعب الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والمدنية كقوة اقتراحية واستشارية.

إن التفكير في تحويل المؤسسة الجهوية حق التشريع في مجالات اختصاصاتها في حدود لا تتعارض والتشريعات الوطنية، لمن شأنه أن يقوي مساهمة المستوى الجهوي في البناء الوطني.

كما أن الجهوية في بعدها السياسي والثقافي المتمثل في تأهيل وتأطير النخب السياسية الكفؤة والمكونة سياسيا تساهم في تكريس مناخ سياسي مبني على أساس الثقة بين الأطراف المتعاقدة سياسيا في تمثيل السكان وإشراكهم في اتخاذ القرارات السياسية عن طريق مجالس جهوية منتخبة عن طريق الاقتراع المباشر.

إن تأهيل وإشراك النخب المثقفة والفاعلين الجمعويين يساهم بشكل كبير في تدعيم مبادئ الحكامة السياسية الجيدة وفي توفير الظروف المثلى لاتخاذ القرارات الصائبة على الصعيد الجهوي. الشيء الذي يصب في اتجاه ديمقراطية الحياة السياسية بالمغرب ويؤكد مطلب الحكامة المرتكز أساسا على إرساء مبادئ المحاسبة كالمراقبة والمسؤولية والشفافية؛

■ تأهيل وعصرية الإدارات الترابية:

إن تفعيل اختصاصات المجلس الجهوي يتم بتوفير الوسائل البشرية المؤهلة والضرورية لذلك، وتقويتها بالإمكانيات المادية الداعمة لذلك.

بحكم أن تفعيل النظام القانوني للتمويل الجهوي يقتضي توفر الجهة على استقلال مالي وإداري طبقا للفصل الأول من قانون 2 أبريل 1997، لأن عدم توفر رئيس مجلس الجهة عن صفة الأمر بالصرف والمخولة إلى والي الجهة، تطرح العديد من العراقيل وتبطء الإجراءات، كما أن تقوية المؤسسة الجهوية المنتخبة ديمقراطيا والاقتراع المباشر يساهم في تقريب المؤسسة الجهوية من المواطنين.

الإمكانيات المتاحة بشكل أمثل، ولتحديد الأولويات المشتركة، أداة تفرض نفسها بإلحاح، وتمثل وسيلة لتوسيع هامش الديمقراطية المحلية والجهوية في أفق البناء الوطني المتين والمتناسك.

ولتوظيف الإمكانيات وتحديد الأولويات المشتركة بشكل أمثل، يتعين وضع وتنفيذ سياسة ترايبية حكيمه تمر أساسا عبر آلية التخطيط في بعدها المجالي والتموي، بجانب آلية تحقيق التوقعات وتوطين التوجهات من خلال تفعيل مبدأي التضامن المجالي والاندماج الاجتماعي.

وهذا المسار، يفرض على الدولة اعتماد آليات جديدة للتدخل العمومي، تعتمد الحكامة الترابية الجيدة، وتفعل مبدأ التفريع بشكل جيد، وتؤسس لتنسيق حقيقي بين الوزارات، يحد من التداخل بين الاختصاصات ويقص من هدر الجهد العمومي، ويعتمد التدبير المندمج للبرامج، والحوار القوي بين الدولة وشركائها الجهويين والمحليين. ويفعل كذلك مقاربة حديثة للتدبير، تتوخى الربط بين الإمكانيات المتاحة والنتائج وتربط المسؤولية بالمحاسبة.

■ التنمية المستدامة كشرط لإنجاح الجهوية:

إن أي سياسة تتوخى النهوض بالجهوية التنموية في تقاطعها مع مبادئ الحكامة الجيدة تقتضي تحسين مستوى عيش السكان مع الحفاظ على مستقبل الأجيال المتعاقبة عن طريق تنمية مستدامة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الاكراهات البيئية ...

وتعتبر الجهة من الناحية المجالية الإطار الأمثل لتحقيق التوازن بين ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي، بشكل يراعي الديمومة والاستدامة. ويعتبر تفعيل مفهوم التدبير المستدام الذي يتوخى بالأساس التركيز على ثلاث مكونات: العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، مدخلا أساسيا لجيل جديد من المطالب الحقوقية والسياسية والبيئية.

■ خاتمة:

تعتبر آلية التعاقد التي تنبني على توافقات بين جميع الشركاء، لتوظيف